قسم أصول التربية

بحث بعنوان:

التخطيط لتطوير البرامج الجامعية المميزة لتلبية الاحتياجات المجتمعية في ضوء بعض الخبرات العالمية

بحث مستل من رسالة ماجستير

إعداد

الباحثة/ فاطمة صلاح مختار صالح

أ.د/ السيد سلامة الخميسي
أستاذ أصول التربية المتفرغ
كلية التربية جامعة دمياط

د/ نيللي السيد عاشور
مدرس بقسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة دمياط

١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م

مستخلص البحث

هدف البحث الحالي إلى وضع خطة مقترحة لتطوير البرامج الجامعية المميزة لتلبية الاحتياجات المجتمعية في ضوء بعض الخبرات العالمية، وذلك من خلال: الكشف عن العلاقة بين التعليم الجامعي واحتياجات المجتمع، والتعرف على الإطار النظري والمفاهيمي للبرامج الجامعية المميزة، التعرف على أهم الخبرات العالمية في مجال استحداث البرامج الجامعية المميزة. استخدم البحث منهج البحث الوصفي، وتوصل البحث إلى بعض الآليات المقترحة لتطوير البرامج الجامعية المميزة لتلبية الاحتياجات المجتمعية في ضوء بعض الخبرات العالمية، وأهمها: دراسة متطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع بشكل جيد، متابعة أهم المستجدات والخبرات العالمية في مجال تطوير البرامج التعليمية الجامعية، تطوير البرامج الدراسية نظريًا وعمليًا بالتنسيق مع مستجدات سوق العمل بما يحقق الأهداف المشتركة في إطار الجودة الشاملة، رفع مستوى التنسيق بين المؤسسات الجامعية والمؤسسات المهنية وذلك من خلال ربط البرامج الدراسية بالمتغيرات التكنولوجية والمعرفية الحالية، تكامل وتناسق سياسة الجامعات المصرية مع اتجاهاتها نحو التوسع الكمي والكيفي معًا، التأكيد على أهمية تطوير البرامج الدراسية أثناء المرحلة الجامعية لتنمية مهارات المخرجات التعليمية لزيادة القدرة التنافسية لسوق العمل، ربط المقررات والبرامج الدراسية بواقع احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

الكلمات المفتاحية : التخطيط – التطوير – البرامج المميزة

Abstract

The aim of the current research is to develop a proposed plan for the development of distinguished university programs in Egypt in the light of some international experiences, through: revealing the relationship between university education and the needs of society, and identifying the theoretical and conceptual framework for distinguished university programs, and identifying the most important international experiences in the field of developing programs. Distinguished University. The research used the descriptive research method: The research reached some proposed mechanisms for the development of university Distinguished programs in the light of some international experiences, the most important of which are: studying the requirements of the labor market and the needs of society well, following up the most important developments and international experiences in the field of developing university educational programs, developing study programs theoretically and practically in coordination with developments in the labor market, including Achieving common goals within the framework of total quality, raising the level of coordination between university institutions and professional institutions, by linking study programs with current technological and knowledge variables, Integration and consistency of the policy of Egyptian universities with their trends towards quantitative and qualitative expansion together, emphasizing the importance of developing study programs during the undergraduate level to develop the skills of educational outcomes to increase the competitiveness of the labor market, linking courses and study programs to the reality of the needs and requirements of the labor market.

Keywords: Planning – Development - Distinguished programs

مقدمة:

تعد الجامعة قاطرة للتقدم العلمي والتنمية في المجتمعات المعاصرة؛ حيث تسهم في بناء الكوادر البشرية القادرة على إنتاج المعرفة، وتطويرها، ونشرها، وتوظيفها في معالجة مشكلات المجتمع وقضاياه، وهذا يدعو إلى ضرورة الاهتمام بتطوير أداء الجامعات، بما يمكنها من تحقيق رؤيتها، ورسالتها، والأهداف المرجوة منها؛ حيث يشهد التعليم العالي في الوقت الراهن طلبًا متزايدًا وتنوعًا كبيرًا في أنماطه، لم يسبق له مثيل، الأمر الذي يتطلب من النظم التعليمية الاستجابة لهذا الطلب بإتاحة مزيد من الفرص التعليمية به.

ويعتبر التعليم الجامعي من أهم مصادر الاستثمار في رأس المال البشري والطريقة الأولى للتنمية والتقدم ورفع مستوي معيشة الفرد فهو الأداة الرئيسية في تزويد المجتمع بالمتخصصين والخبراء في مختلف المجالات والعلوم، فهو المصدر الاستراتيجي الذي يمد المجتمع بكل احتياجاته من الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة (علي، ٢٠١٨، ١٩٢).

ولذا فإن تحسين جودة التعليم العالي أصبح هدفًا أساسيًا تسعى إليه كل المجتمعات من أجل تحسين السياسات التعليمية الحالية، فالتحدي الرئيس للنظم التعليمية المعاصرة لا يتمثل فقط في تقديم التعليم، ولكن التأكد من التعليم المقدم يتسم بجودة عالية (الدهشان، ٢٠٠٧، ٢).

وبالنظر إلى التكوين الجامعي بين متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل. لابد من الاهتمام بإعداد الكوادر البشرية المؤهلة، وما يتطلبه ذلك من إمكانيات المؤسسة الجامعية ينعكس مردودها على التنمية بمختلف جوانبها، وتعزيز قدراتها على مواجهة احتياجات سوق العمل، والشراكة بين المؤسسة الجامعية من جهة، ومتطلبات التنمية وسوق العمل من جهة أخرى. حيث إن التنمية ضرورة وليست ترفًا، بل يمكن القول بأنها أصبحت مسألة أمن قومي. ولذا فقد ازداد إدراك الدول

بأن موقعها التنافسي يتحدد من خلال إعداد كوادر مؤهلة قادرة على المنافسة على السوق العالمية. إن الدور الأساسي والهام الذي تلعبه المؤسسة الجامعية في عملية مواجهة متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، يستلزم أن تكون لديها القدرة الكافية والمؤهلات والإمكانيات اللازمة لإنجاح هذا الدور الهام (جعفر، ٢٠١٤، ٢٩١).

إن التطوير الجامعي بعامة أصبح ضرورة تفرضها ظروف العصر، وحجم المشكلات وارتفاع مستوى الطموح وما تفرضه متغيرات العصر سواء كانت المحلية منها والعالمية من تحديات على مؤسسات التعليم العالي والجامعي، فلم يعد التطوير إذن ترفًا يمكن الاستغناء عنه، بل أصبح ضرورة مستمرة متجددة بتجدد الظروف، وملحة حسب شدة المشكلات، ومنشود في ضوء آمال المستقبل (الملاحي، ٢٠١٢، ٨٨٥).

وتعد الجامعات من أكثر المؤسسات التي تسعى جاهدة لتنمية المجتمعات وتطويرها؛ نتيجة لكونها مؤسسات تعليمية، وتربوية، واجتماعية، تؤثر في المجتمع المحيط بها وتتأثر به، ومن ثم فإنها تحاول دائمًا توجيه خطط التطوير بها نحو إنتاج، ونشر، وتوظيف المعرفة والاستفادة منها، بالإضافة إلى تطوير أنشطتها للاستفادة من المعارف وتوظيفها بالمجتمع (محمد، ٢٠٠٧، ٩٢).

كما تعد الجامعة مرحلة جديدة للطلاب تختلف كمًا ونوعًا عن المراحل التعليمية السابقة، ففيها الكثير من المشكلات والخبرات الجديدة التي عليهم اجتيازها ومواجهتها، مثل: التعرف إلى أنظمة الجامعة ولوائحها، واختيار التخصص والتكيف معه، والإعداد لمهنة المستقبل، وما يرتبط بذلك من اتخاذ قرارات ذات أهمية بمستقبل الطلبة وحياتهم العلمية والعملية، والدراسة في الجامعة تحتاج إلى مهارات متميزة مثل التحليل، والتفكير الناقد، والقراءة السريعة، وأخذ الملاحظات، وكتابة التقارير والبحوث، وهذه المهارات تختلف عن مجتمع المدرسة الذي يركز أكثر على

الاستذكار، والاعتماد على المدرس بشكل أكبر مما عليه في الجامعة (القضاة، ٢٠١٢، ٣١١).

وقد أدت مستجدات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، واتباع سياسات التحرر الاقتصادي إلى تقليص مسؤوليات الدولة في الإنفاق على السلع والخدمات، وتشجيع الخصخصة في كافة المجالات بما في ذلك التعليم، وبمراجعة سياسات وممارسات الحكومة الفعلية يتضح اتجاهها للتخلي عن التزاماتها تجاه مجانية التعليم، وتراجع دورها في الإنفاق على التعليم في ظل الاتجاه نحو الاقتصاد الحر، وتم تطبيق معايير اقتصادية على أنظمة التعليم وخاصة التعليم العالي والجامعي، وترتب على ذلك انحصار الرؤى التربوية بما تتضمنه من قيم إنسانية وثقافية واجتماعية (ضاحي، ٢٠٠٨، ١٨٣).

ونتيجة لما سبق فقد لجأت مؤسسات التعليم العالي إلى إدخال أنظمة وأشكال لبرامج دراسية تستهدف استعادة تكاليف التعليم، ومن هذه البرامج المستحدثة ما يسمى بالبرامج التعليمية المميزة.

والبرامج المميزة هي برامج دراسية داخل الجامعات الحكومية، تعتمد دراسيًا على أنماط حديثة معتمدة عالميًا، ويحق للطالب الالتحاقُ بها بشرط الحصول على الحد الأدنى للقبول في كليات القطاع المعنى بالبرامج، دون إضافة شروط جديدة، على أن يساهم الطالب في هذه البرامج بجزء من تكاليف دراسته، وتعتمد التكلفة الإجمالية للفصل الدراسي على عدد الساعات المعتمدة التي يدرسها، مع تحديد رسم الساعة المعتمدة على حسب كل برنامج، وتكون الدراسة فيها بنظام الساعات المعتمدة للفصول الدراسية المنفصلة، وباللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وقد تشترك البرامج مع مؤسسات تعليمية أجنبية أو لا تشترك، وتندرج ضمن البرامج الجديدة بعضُ البرامج الخاصة التي يلتحق بها الطلاب الأجانب بمصروفات (المجلس الأعلى للجامعات، ٢٠٠٦).

وكانت بداية استحداث تلك البرامج بعد قرار المجلس الأعلى للجامعات رقم ٤٤٤ بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٤ حيث طرح واحدًا وثلاثين برنامجًا للعام الجامعي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ (وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالى، ٢٠١٢/ ٢٠١٣).

وقد تناولت بعض الدراسات البرامج التعليمية المميزة في الجامعات ومنها دراسة عبد الحميد (٢٠٠٩) والتي هدفت إلى سد الفجوة بين المخرجات التعليمية ومتطلبات سوق العمل من أجل زيادة معدلات التنمية، وإعطاء الطالب الفرصة الأكبر من خلال تنمية معارفه وصقل مهاراته في الحصول على الوظائف المواتية والارتقاء بمستويات المخرجات التعليمية من أجل أداء وظيفي متميز لرفع شأن المجتمعات العربية وتوسيع مجال الخبرة المعرفية والمهارية للطالب في ضوء نتائج أداء تقييم الأعمال التطبيقية، والاستناد إلى فلسفة العمل الجماعي من أجل تأهيل المخرجات الجامعية لصالح أسواق العمل، وأكدت على ضرورة تطوير البرامج الدراسية لإعداد الطلاب كمخرجات جامعية في ضوء معايير الجودة التعليمية.

وتشير دراسة جورج (٢٠٠٣، ١٠٩) إلى أن التوسع في البرامج المميزة بالجامعات أصبح ضرورة ومصدرًا من المصادر الذاتية لتمويل الجامعات الحكومية في ظل انخفاض مخصصات التعليم الجامعي من الميزانية العامة للدولة، وتعتبر المصروفات الدراسية التي يدفعها الطالب في هذه البرامج من مصادر التمويل الذاتي للجامعات الحكومية في ظل تزايد الطلب على التعليم العالي، والارتفاع المستمر في أسعار الخدمات، وفي ظل تناقص قدرة الحكومة على تمويل التعليم العالي في مصر.

كما هدفت دراسة محمود (٢٠١٧) إلى التعرف على تأثير التمايز التعليمي بين طلاب البرامج المميزة والعادية بالجامعات الحكومية المصرية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب، وسعت الدراسة إلى وضع آليات مقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالجامعات المصرية الحكومية بين الطلاب في ظل التوسع في إنشاء البرامج المميزة، وأهمها: زيادة ميزانية الدولة للإنفاق على التعليم الجامعي

الحكومي، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لكل الطلاب، البحث عن بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالي وتحقيق الجودة التعليمية للجميع.

وهدفت دراسة الإخناوي وشحاتة (٢٠١٧) إلى عرض الإطار الفكري لتسويق البرامج الأكاديمية المتميزة بجامعة المنصورة، وللميزة التنافسية في التعليم الجامعي، وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج أن تسويق البرامج الأكاديمية بجامعة المنصورة يعد مدخلًا مهمًا لتعزيز الميزة التنافسية بها.

ودراسة أحمد (٢٠١٩) التي هدفت إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل دور البرامج المميزة بجامعة المنصورة في تدويل التعليم، وتوصلت الدراسة إلى عدد من المتطلبات التي من شأنها تعزيز دور البرامج المميزة في تدويل التعليم ومنها تيسير شروط قبول الطلاب الوافدين لجذب العملة الصعبة والترويج لتلك البرامج، وكذلك إضفاء البعد الدولي على المناهج الدراسية.

بينما هدفت دراسة محمد (٢٠٢٢) إلى تقويم البرامج المميزة بكلية التربية جامعة دمنهور في ضوء متطلبات سوق العمل، **وتوصلت الدراسة إلى** أن واقع كلٍ من: أهداف البرامج المميزة بكلية التربية جامعة دمنهور، ومناهجها، وأساليب التدريس بها، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، وأساليب التقويم، والبيئة التعليمية، والإدارة بالبرامج المميزة جاءت بدرجة (متوسطة).

والبرامج المميزة على الصعيد العالمي يتم التسويق لها على اعتبارها وسيلة لإتاحة الكثير من فرص العمل وتضمن لمن يلتحق بها مستقبلًا مهنيًا متميزًا (Wu & Naidoo, 2016, 3).

وقد سعت بعض التجارب العالمية إلى تعزيز دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمعات الإنسانية، مما يدل على الأهمية التي أصبحت توليها الجامعات لهذا المفهوم والحرص على تطبيقه بأقصر الطرق وأقل الوسائل المتاحة، إن الجامعات وُجدت من أجل خدمة المجتمع، ومصر الآن بأمس الحاجة إلى إنشاء

منظومة متطورة لرعاية الإبداع والمبدعين وشبكة متطورة للعلوم والتقنيات ومركز للبحث والتطوير المجتمعي ومكاتب علمية واستشارية وبنى تقنية متطورة، وجامعات بحثية متطورة وربطها ببعضها عبر نظام وطني لتنسيق فعاليتها جميعًا في إطار مدن علمية لضمان تكامل خدماتها وعدم تقاطعها لتحقيق أهداف وغايات وطنية كبرى في مجالات التصنيع والتنمية الشاملة عبر شراكة حقيقية بين المؤسسات التعليمية والبحثية وحقول العمل (المعماري، ٢٠١٤، ٤٣٩).

ويسعى البحث الحالي إلى تقديم خطة مقترحة لتطوير البرامج الجامعية المميزة لتلبية احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل وذلك في ضوء بعض الخبرات العالمية.

مشكلة البحث:

إن أزمة التعليم الجامعي في مصر ذات أبعاد متعددة، فمنها ما يتعلق بالإمكانات، ومنها ما يتعلق بالعنصر البشري داخل الجامعة، ومنها ما يتعلق بأسلوب الجامعة في التدريس والبحث العلمي، ومدى مسايرتها للتطورات الحديثة، ومنها ما يتعلق بإدارتها أو بالأوضاع السائدة داخل الجامعة المصرية، حيث إن مؤسسات التعليم الجامعي تعتمد على أنظمة بيروقراطية شديدة المركزية أدت إلى فقد فرص النمو، وإلى عدم تطابق مناهج التعليم بصفة عامة، والتعليم الجامعي بصفة خاصة مع احتياجات سوق العمل، فأصبح من الواجب توفير تعليم جامعي يكسب مهارات جديدة متطورة، ويخرج أفراد قادرين على مراقبة التغيرات المتجددة، ومدى ملائمتها للبيئة المحلية وبناء استراتيجية تقنية مناسبة (السخاوي، ٢٠١٢، ٢٥٩).

وانطلاقًا من الواقع الحالي الذي تعاني منه مؤسسات التعليم العالي والتحديات التي تواجهها والمتمثلة في مسايرة الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية وتدفق المعلومات، حيث أن العملية التعليمية في هذه المؤسسات لا تزال تتم بالطرق التقليدية

معتمدة على الكتاب والقلم والسبورة، لذا أصبح من الضروري مواكبة مؤسسات التعليم العالي لمتطلبات العصر فضلًا عن المتطلبات المستقبلية المتوقع حدوثها، والاستفادة من الثورة التكنولوجية الهائلة في المعلومات والإلكترونيات في دعم مسيرة هذه مؤسسات من أجل تطوير الكليات والارتقاء بها، فبرامج الكليات بحاجة إلى إعادة النظر والتطوير لتواكب هذه التغيرات (الفقهي، ٢٠١٢، ٦٤٠).

وعلى الرغم من الجهود المبذولة نحو توجه الجامعات المصرية إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء الجامعي بما يمكنها من المنافسة على المستويين الإقليمي والعالمي، إلا أن الواقع الراهن للجامعات المصرية يشير إلى وجود العديد من المشكلات التي تقف حائلًا أمام عدد من الكليات بالجامعات المصرية، دون تحقيق مستوى ملموس من الجودة والتميز داخلها، ويجعلها غير قادرة على المنافسة على المستوى القومي والعالمي، ومنها: غياب التخطيط الاستراتيجي المتكامل على مستوى الكلية، وضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة الكلية، وضعف قدرة إدارة الكلية على تكوين علاقات مؤسسية مع مؤسسات المجتمع وقطاعات الإنتاج، والكليات المناظرة، سواء على المستوى الإقليمي أم القومي، بالإضافة إلى قلة البرامج الخاصة بالتقييم الذاتي للأداء داخل وحدات الكلية، وغياب معايير أداء الأقسام بالكلية، وضعف اهتمام إدارة الكلية بآراء المؤسسات التعليمية التي يعمل فيها خريجوها (ضحاوي والمليجي، ٢٠١١، ٢٢).

وبالنظر إلى حال التعليم الجامعي في مصر فإنه يعاني أشد المعاناة، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها على الإطلاق إخفاق التخطيط ومحاولات التغيير والتحديث المستمرة للعملية التعليمية في تحقيق مستوى النجاح المطلوب للحاق بالدول المتقدمة وأيضًا تدهور مستوى الخدمات التعليمية التي يحصل عليها الفرد، زيادة عدد الخريجين ضعيفي المهارات الفكرية والثقافية والحياتية، وتقادم البرامج والمناهج التعليمية حيث إنها لا تشجع الطلاب على القيام بالأبحاث وخدمة المجتمع والانعزالية

عن المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع واحتياجات سوق العمل، غياب الربط بين الدراسة الأكاديمية والواقع الميداني التطبيقي، تجاهل دور البحث العلمي وربطه بقضايا المجتمع، وعدم تخصيص موازنات خاصة للبحث العلمي، عدم وجود حافز أو وسيلة تشجع لاختيار أفضل البحوث كما يحدث في الدول المتقدمة، وعدم وجود نظام خاص لتعليم ورعاية الموهوبين في الجامعات المصرية (دياب، (٢٠١٠، ١٢٦٧).

وقد أشارت دراسة توني (٢٠١١، ١٦٥٠) إلى انخفاض التنافسية في الجامعات المصرية، المتمثلة في ضعف قدرتها على تقديم خدمة تعليمية وبحثية عالية الجودة؛ مما ينعكس سلبًا على مستوى خريجيها وأعضاء هيئة التدريس بها، ويؤدي إلى تناقص الطلب على الكفاءات العلمية التي تتخرج فيها، وعدم قدرتها على توفير نوعية الخريج المطلوب لسوق العمل من حيث المستويات المعرفية والقدرة البحثية، وترتب على ذلك عدم إكسابهم قدرات ومزايا تنافسية في سوق العمل بمستوياته المختلفة، بما يعكس ثقة المجتمع فيها، ومن ثم التعاون معها، وزيادة إقبال الطلاب على الالتحاق بها.

وكذلك أشارت دراسة علام (٢٠٠٤، ٢٤٦) إلى غياب الجودة في التعليم الجامعي المصري؛ حيث يتم تخريج أعداد متزايدة من الطلاب في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل وبمستوى أداء وكفاءة أقل مما هو مطلوب، وذلك في ضوء غياب المعايير الإقليمية والمستويات العالمية التي ينبغي توفيرها للخريج، والاعتماد على الكم دون الكيف في برامج التعليم الجامعي، مما نتج عنه غياب التنافسية في الأسواق العالمية لخريجي الجامعات المصرية، وتدهورها في مجالات عديدة، وزيادة المعروض من الخريجين عن الطلب عليهم، وقد أدى ذلك إلى تراجع تصنيف الجامعات المصرية على المستوى العالمي.

كما أشارت نتائج دراسة عبد الحليم (٢٠١٣، ٢٠٦) إلى أن تغير احتياجات سوق العمل ومتطلباته باستمرار وفق التغيرات والتطورات السريعة المتلاحقة قد فرض على الجامعات المصرية زيادة حدة المنافسة بين الجامعات في الأسواق العالمية، هذا فضلًا عن افتقادها إلى المناخ التنظيمي المشجع على الابتكار والتجديد والتميز، الأمر الذي ترتب عليه تدني تصنيف الجامعات المصرية على المستوى العالمي.

وفي هذا الصدد أكدت نتائج دراسة غبور (٢٠١٢، ٥٠٠) على أن هناك ضعف في الكفاءة الداخلية والخارجية لمنظومة التعليم الجامعي، وعدم تطابق مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل واحتياجاته، وعدم المواءمة بينهما، مما يترتب على ذلك ضعف قدرة الجامعات المصرية على مواكبة تحديات شدة المنافسة بين الجامعات على المستوى الإقليمي والعالمي.

كذلك أشارت دراسة قرني (٢٠١١، ١٤) إلى أن هناك نسبة كبيرة من خريجي الجامعات المصرية دون المستوى المطلوب من الكفاءة العلمية والفنية، وأن عمليات تطوير البرامج التعليمية الجامعية ومناهجها وتحديثها لا تسير كما ينبغي لها، وتتطلب في مجملها مراجعة وتحديثا شاملين لتواكب مستويات أداء الجامعات العالمية ومعاييرها، وترقى إلى قائمة التصنيف الدولية.

وفي هذا السياق، أكدت دراسة حسن (٢٠١٠، ٤) على أن هناك فجوة هائلة بين الواقع الفعلي لمؤسسات التعليم الجامعي والمستوى المطلوب الوصول إليه لخريجي التعليم الجامعي، من الكفاءات، والمهارات، والسلوكيات وفق بعض معايير الجودة التي يحتاجها سوق العمل في المؤسسات العامة والخاصة، فضلًا عن ضعف الإمكانات المادية والبشرية التي تحول دون قيام عملية تعليمية ترضى عنها أي هيئة للاعتماد وضمان الجودة؛ الأمر الذي ترتب عليه ضعف قدرة الجامعات المصرية

على الوصول إلى مستوى عال من الجودة والتميز والتنافس بين الجامعات على المستويين الإقليمي والعالمي.

وفي سياق آخر، أشارت دراسة حسين (٢٠١١، ٢٤٩) إلى أن هناك نقصًا في الموارد المالية اللازمة لتقديم تعليم متميز، خاصة في ظل ارتفاع تكلفة هذا النوع من التعليم، وتقلص مصادر تمويله التقليدية، وضعف القدرة على توفير مصادر بديلة في الوقت الحاضر لمجابهة الاحتياجات المستقبلية، بالإضافة إلى قلة تخصيص ميزانية تتناسب مع حجم المتطلبات المادية للبحث العلمي، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض جودة البحث العلمي وتميزه، ومن ثم غياب الجامعات المصرية عن التصنيف العالمي.

كما أشارت دراسة دياب (٢٠١٠، ١٣٧٨) إلى أن ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية عند مقارنتها بالمستويين الإقليمي والعالمي، يرجع إلى ضعف قدرتها على التكيف مع الاتجاهات العالمية المعاصرة في شتى المجالات البحثية والأكاديمية.

كما كشف أيضًا تقرير منظمة التعاون والتنمية بالميدان الاقتصادي OECD والبنك الدولي (٢٠١٠، ٦٨-٧٢) عن نواحي الضعف التي يعاني منها التعليم الجامعي المصري مثل زيادة المعروض من خريجي الجامعات مقابل قلة الطلب في سوق العمل، وضغوط استيعاب النمو في قيد الطلاب دون زيادة التمويل بما يتناسب مع هذا النمو، والافتقار إلى التوازن بين الكم والكيف، وضعف دور الجامعة في عملية البحث العلمي ومتطلبات التنمية الاقتصادية والابتكار، وعدم وجود إطار لاتخاذ مبادرات مشتركة في البحث والتنمية والابتكار بين الجامعات والمؤسسات الأخرى، وغياب بعدين مهمين في الاستراتيجية الإنمائية لوزارة التنمية الاقتصادية المصرية ومنها: البعد الأول: تسخير البحث والتنمية وزيادتهما لدعم مجالات النمو الاقتصادي والابتكار ذات الأولوية، البعد الثاني: المشاركة عن عمد عن طريق

التعاون الدولي لزيادة قدرة مصر وتوسيع شبكاتها تحقيقاً لاستدامة قدرتها التنافسية، ولكي تقدم الجامعات بمصر مساهمات في المجتمع لابد أن تخضع إلى تطوير وإصلاح جوهري وإن لم يتم هذا الإصلاح ستظل الجامعات مختلة، وسيشكل تكلفة تنال من قدرة مصر على تحقيق التنمية الاقتصادية. وإن غياب هذين البعدين يدل على وجود خلل كبير في علاقة الجامعات بالتنمية الاقتصادية في مصر. كما يعني ذلك أن الاقتصاد المصري لا يعتمد على النظام التعليمي في إعداد وتأهيل القوي البشرية اللازمة لقطاعات الاقتصاد المختلفة، وذلك يرجع إلى عدم اعتماد الاقتصاد المصري على بنية اقتصادية سليمة بل على عوامل هامشية.

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن التخطيط لتطوير البرامج الجامعية المميزة في مصر لتلبية الاحتياجات المجتمعية في ضوء بعض الخبرات العالمية؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما أهم أهداف التعليم الجامعي في مصر؟
٢. ما الإطار الفكري للبرامج الجامعية المميزة؟
٣. ما أهم الخبرات العالمية في مجال تطوير البرامج الجامعية؟
٤. ما الخطة المقترحة لتطوير البرامج الجامعية المميزة في مصر لتلبية الاحتياجات المجتمعية في ضوء بعض الخبرات العالمية؟

أهداف البحث:

هدف البحث الحالي إلى وضع خطة مقترحة لتطوير البرامج الجامعية المميزة في مصر لتلبية الاحتياجات المجتمعية في ضوء بعض الخبرات العالمية، وذلك من خلال:

١. التعرف على أهم أهداف التعليم الجامعي.

٢. التعرف على الإطار الفكري للبرامج الجامعية المميزة.
٣. التعرف على أهم الخبرات العالمية في مجال تطوير البرامج الجامعية.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال:

أ. أهمية نظرية:

١. تسليط الضوء على جانب هام ومستحدث في البرامج التعليمية بالجامعة وهو البرامج المميزة وما بها من إيجابيات وسلبيات.
٢. مواكبة التوجهات العالمية المعاصرة في التركيز على تطوير الجامعات والاهتمام بالبرامج التي تلبي حاجات سوق العمل.

ب. أهمية تطبيقية

١. يقدم البحث خطة مقترحة لتطوير البرامج الجامعية المميزة في مصر قد تسهم في تطوير أداء كليات جامعة دمياط.

منهج البحث:

استخدم البحث الحالي منهج البحث الوصفي حيث إنه أكثر ملاءمة لطبيعة الدراسة وأهدافها فهو منهج يقوم علي جمع أوصاف دقيقة مفصلة عن الظاهرات الموجودة بقصد استخدام المعلومات والبيانات لوضع خطط أكثر ذكاء لتحسين الأوضاع والعمليات الاجتماعية والتربوية.

مصطلحات البحث:

التخطيط Planning:

يعرف التخطيط بأنه: "محاولة التبصر بمستقبل (المؤسسة) وتصميم رسالة، ووضع أهداف تحدد مسارات المؤسسة مستقبلًا، إضافة إلى تحديد العمليات والأنشطة اللازمة لتحقيق ذلك " (العارف، ٢٠٠١، ٣٤).

ويعرف البحث التخطيط إجرائيًا بأنه الأسلوب العلمي الذي تتبعه الجامعات المصرية لتحقيق أهداف مستقبلية متمثلة في تطوير البرامج الجامعية المميزة وذلك انطلاقًا من الوضع الراهن وتحقيقًا لأقصى استفادة ممكنة من الموارد والإمكانات المتاحة.

التطوير Development:

يعرف التطوير بأنه عملية يتم فيها تدعيم جوانب القوة ومعالجة أو تصحيح نقاط الضعف في كل عنصر من العناصر، تضمينًا وتقويمًا وتنفيذًا وفي كل من العوامل المؤثرة والمتصلة به، وفي كل أساس من أسسه في ضوء معايير محددة وطبقًا لمراحل معينة (شحاتة والنجار، ٢٠٠٣، ١٣).

ويعرف البحث الحالي التطوير إجرائيًا بأنه دعم جوانب القوة وتصحيح نقاط الضعف في البرامج الجامعية المميزة بمصر في ضوء معايير محددة وطبقًا لمراحل معينة لتلبية الاحتياجات المجتمعية.

البرامج التعليمية المميزة Distinguished educational programs:

تعرف البرامج التعليمية المميزة بأنها "هي برامج تهدف إلى إعداد خريج لديه قدرات ومهارات تؤهله للمنافسة في سوق العمل، كما تهدف هذه البرامج من خلال ما تدره من موارد مالية إلى المساهمة في تطوير البنية الأساسية والمعامل التي تخدم كافة طلاب الكلية، مع رفع جودة العملية التعليمية بالجامعة، والمساهمة في تحسين الوضع المالي وزيادة الموارد المالية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة

المعاونة والفنيين" (مشروع متابعة وتقييم البرامج الجديدة (NENPP)، ٢٠١٢/ ٢٠١٣، ٨).

إجراءات البحث:

يتم الإجابة عن تساؤلات البحث، وتحقيق أهدافه وفق المحاور التالية:

المحور الأول: يتناول التعليم الجامعي في مصر وأهم التحديات التي تواجهه.

المحور الثاني: يتناول الإطار الفكري للبرامج الجامعية المميزة.

المحور الثالث: يتناول أهم الخبرات العالمية في مجال تطوير البرامج الجامعية.

المحور الرابع: يتناول خطة مقترحة لتطوير البرامج الجامعية المميزة في مصر تلبية الاحتياجات المجتمعية في ضوء بعض الخبرات العالمية.

المحور الأول: التعليم الجامعي في مصر وأهم التحديات التي تواجهه

أولًا: أهداف التعليم الجامعي

إن أهداف التعليم الجامعي هي التي تحدد استراتيجيته العامة، فالمؤسسات التعليمية وسيلة المجتمع لتحقيق أهدافه، فتصاغ الأهداف التعليمية في تعبيرات عامة لتعطي شكلًا أو اتجاهًا لمجموعة المقاصد Goals أو الأغراض Objective الأكثر تفصيلًا للمستقبل. كما أن الأهداف التعليمية انعكاس للمبادئ والمفاهيم الفلسفية السائدة في المجتمع، فروح المنهج وجوهر محتواه وطرق تدريسه تنبع من جوهر فلسفة المجتمع وأهدافه، وباعتبار أن الحياة الديمقراطية هي السمة الرئيسية للمجتمع، فالأهداف التعليمية في ضوء مفاهيم المجتمع الديمقراطي هي (صبرة، ٢٠٠٩، ٥٥٠):

١. إعداد الفرد إعدادًا كاملًا من النواحي النفسية والجسمية والروحية والجمالية.

٢. تنمية الاتجاهات نحو احترام العمل اليدوي والتعاون وتقدير الإنتاج، وذلك عن طريق جعل التعليم إنتاجًا.

٣.مواكبة التقدم بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، وتدريب الطلاب على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، وإكسابهم أنماط التفكير العلمي والقدرة على التعليم الذاتي.

٤.تحقيق التبادل الثقافي بين المجتمع المصري والمجتمعات الأخرى الصديقة، للوصول إلى التفاهم المتبادل وتحقيق السلام العالمي.

٥.الاهتمام بخدمة البيئات المحلية.

٦.تنمية الوعي بالإسهامات التي تقدمها الحضارة المصرية القديمة للإنسانية.

ثانيًا: أهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في مصر

تواجه الجامعات في الوقت الراهن العديد من التحديات التي أفرزتها التغيرات السريعة والمتلاحقة التي تحيط بها، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، ولعل من أبرز هذه التحديات: التوجه نحو العولمة، وشدة المنافسة، والثورة المعلوماتية والتكنولوجية الهائلة، مما دعا إلى ضرورة التكيف مع المتطلبات الجديدة، بالسعي المستمر نحو تبني المداخل الإدارية الجديدة، التي تمكن الجامعات من مواجهة تلك التحديات، وتقودها نحو إيجاد استراتيجيات تتفوق بها على منافسيها، وتتميز بها عنهم، بما يضمن لها البقاء والاستمرارية، ويحقق ميزتها التنافسية (مندور، ٢٠١٤، ٢٧٨).

ولذا فقد بات إصلاح التعليم العالي في مصر أكثر من ضرورة تمليها معطيات الواقع التي تتسم بانحصار دوره وعدم فعالته وكذا متطلبات العولمة التي أفضت إلى فتوحات غير مسبوقة في الثورة العلمية والمعلوماتية بالإضافة إلى المستجدات المستقبلية التي تملي التزامات جديدة تقتضي أن يساير التعليم العالي احتياجات التنمية وأن يستفيد من الثورة العلمية والمعلوماتية ويواكب التطورات الحاصلة فيها (حميدوش، ٢٠١٢، ١٣٠).

الأمر الذي دعا العديد من الجامعات الحكومية المصرية إلى استحداث برامج جديدة مميزة كي تواكب هذه التحديات والمتغيرات، وتساعد في توفير التمويل اللازم لتطوير الجامعة وسد احتياجاتها، بالإضافة إلى سعيها نحو تلبية الاحتياجات المجتمعية ومتطلبات سوق العمل.

المحور الثاني: الإطار الفكري للبرامج الجامعية المميزة

ظلت الجامعات لوقت طويل تعتمد فيما تقوم به من نشاطات وجهود على التمويل الحكومي المتمثل في الموارد المالية التي تخصصها الدولة للمؤسسات التعليمية، وعلى رأسها الجامعات، غير أنه في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي يشهدها العالم في السنوات الأخيرة لم يعد ممكنًا للجامعة أن تعتمد على التمويل الحكوميّ الرسميّ بشكل كامل، بل عليها أن تُوجِد مصادر للتمويل الذاتي تكون بديلًا للتمويل الرسميّ، من خلال ما تقدمه من خدمات توفر لها مصدرًا متجددا للتمويل، بما يمكنها من النمو والتطور وتحسين أدائها وتجويد مخرجاتها، فضلًا عن تفعيل دورها في خدمة مجتمعها، وتعزيز الميزة التنافسية لها، خاصةً وأن الميزة التنافسية للجامعة أصبحت تمثل جوهر أدائها والقاعدة الأساسية التي ترتكز عليها لتحقيق النجاح في الميدان التنافسي، ولكي تكون الجامعات ناجحة ومتفوقة ينبغي أن تفهم الأساس الحقيقي للمنافسة، لأن نجاح الجامعة في المستقبل يتوقف على قدرتها في البحث عن مصادر جديدة للميزة التنافسية، نتيجة التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم (عليان، ٢٠١٣، ٣٠).

وباستقراء واقع الجامعات المصرية يتضح أنها تعانى من تواضع ميزتها التنافسية، حيث أسفرت نتائج بعض التصنيفات العالمية للجامعات عن تأخر ترتيب الجامعات المصرية في قوائم التصنيف خلال السنوات الماضية، ولتواضع القدرة التنافسية للجامعات المصرية أسبابًا عديدة منها – على سبيل المثال: ارتفاع الكثافة

الطلابية، وارتفاع نسبة عدد الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس، وضعف شئون أعضاء هيئة التدريس، وضعف الإنفاق على البحث العلمي، وقلة الأبحاث العلمية المنشورة للجامعة في الخارج، وهبوط مستوى جودة الخريجين (عبد المجيد وحجازي، ٢٠١٠، ٦٣١- ٦٣٤).

ومن هنا لجأت بعض الجامعات سعيًا نحو توفير مصادر تمويل جديدة ومواجهة التحديات التي تتعرض لها إلى عدد من الأساليب، ومنها: استحداث برامج جديدة تسمى بالبرامج المتميزة، أو البرامج المميزة؛ كمصدر من مصادر التمويل الذاتي، كما يمكن أن تمثل فرصة ذهبية لدعم ميزتها التنافسية (الإخناوي، ٢٠١٧، ٣٧٣).

أولًا: مفهوم البرامج المميزة

البرامج المميزة هي برامج دراسية داخل الجامعات الحكومية، تعتمد دراسيًا على أنماط حديثة معتمدة عالميًا، ويحق للطالب الالتحاقُ بها بشرط الحصول على الحد الأدنى للقبول في كليات القطاع المعنى بالبرامج، دون إضافة شروط جديدة، على أن يساهم الطالب في هذه البرامج بجزء من تكاليف دراسته، وتعتمد التكلفة الإجمالية للفصل الدراسي على عدد الساعات المعتمدة التي يدرسها، مع تحديد رسم الساعة المعتمدة على حسب كل برنامج، وتكون الدراسة فيها بنظام الساعات المعتمدة للفصول الدراسية المنفصلة، وباللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وقد تشترك البرامج مع مؤسسات تعليمية أجنبية أو لا تشترك، وتندرج ضمن البرامج الجديدة بعضُ البرامج الخاصة التي يلتحق بها الطلاب الأجانب بمصروفات (المجلس الأعلى للجامعات، ٢٠٠٦).

وتعرف البرامج المميزة بأنها نظام يعمل على توفير مصادر تمويل ذاتية للجامعات حيث يقوم الطلاب الذين يلتحقون بهذه البرامج، بدفع رسوم دراسية أكثر

وهو أمر من شأنه حل بعض الأزمات الاقتصادية للجامعات (عبد الحكيم، ٢٠١٧، ٢٢).

أي أنها نظام تعليمي يقدم دعمًا ماديًا للجامعات الحكومية، من خلال ما يفرض على الطلبة من مصروفات مادية مرتفعة نظير الحصول على خدمة تعليمية مرضية، تخضع للوائح وقوانين الجامعات الحكومية (بهاء الدين، ٢٠١٦).

كما عرفت على أنها "نمط تعليمي يتسم بالمتعة والبهجة ويجعل الدارسين فيه متشوقين لعمليات التعليم، ومشاركين بالرؤى في تطويره ومحققين من خلاله ذاتياتهم النابعة من استعداداتهم وقدراتهم وسط الأعداد الصغيرة التي يتم التدريس فيها ووسط ما يتوفر له من إمكانيات مادية وبشرية (البحيري، ٢٠١٥، ١٠٨٨)

وعرفت أيضًا على أنها "اعتماد البرامج التعليمية على تطبيق أحدث النظم المعتمدة عالميًا مما يؤهلها لتقديم مستوى عالي الجودة واستخدام طرق حديثة في التعليم داخل حجرات الدراسة مما يؤدى في الوقت نفسه إلى دفع نظم وبرامج التعليم الحالية نحو التطوير والتحديث (Alqassass, 2018, 17).

ثانيًا: نشأة وظهور البرامج المميزة في الجامعات الحكومية المصرية

إن المجتمع المصري قبل ثورة ١٩٥٢ كان يعاني من استحواذ فئة قليلة من جموع الشعب– لا تتجاوز (٥%) من السكان – على الثروة بينما جموع السكان من الفلاحين وفقراء الحضر لا يملكون شيئا فلما جاءت ثورة ١٩٥٢، كان من أهم أهدافها تحقيق العدالة الاجتماعية، والتوسع في مجانية التعليم، وتعليم الفقراء، وظل الخطاب السياسي في مصر حتى فترة السبعينيات يدافع عن مبدأ مجانية التعليم وحق الفقراء في التعليم (زايد، ٢٠١١، ٥).

ومنذ عقد التسعينيات، بدأت تيارات العولمة وثقافة السوق تنتشر عالميًا وتغزو مجال التعليم في الوطن العربي، ومجال التعليم العالي على وجه الخصوص، وتزايدت مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الوطن العربي ونمت نموًا غير مسبوق

خلال فترة التسعينيات، وفاق عدد الجامعات الخاصة في بعض الأقطار العربية عدد الجامعات الحكومية، ولكن غزو ثقافة السوق لمجال التعليم العالي لم يتوقف عند حد مؤسسات التعليم العالي الخاصة، ولكن تعدى ذلك إلى الجامعات الحكومية أيضًا، واتخاذ أشكال عدة منها: نظام التعليم المفتوح، فرض رسوم دراسية على القاعدة العريضة من الطلاب، إدخال أنظمة وأشكال لبرامج دراسية تستهدف استعادة تكاليف التعليم، وهذه الأنظمة والبرامج المستحدثة تستخدم اللغة الأجنبية كعامل جذب للطلاب وميزة تنافسية في عالم العمل (زيتون، ٢٠٠٨، ٩٧).

وتبعًا لما سبق، فقد تم إنشاء أقسام في بعض الكليات بالجامعة الحكومية يتم التدريس فيها بالكامل بلغة أجنبية، بالإضافة إلى ما يسمى بالبرامج المميزة والتي يدفع فيها الطالب مصروفات مقابل حصوله على خدمة تعليمية متميزة (الطوخي، ٢٠٠٩، ٤٠٠).

وكانت بداية استحداث تلك البرامج بعد قرار المجلس الأعلى للجامعات في جلسته رقم (٤٤) بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٤، حيث طرح (٣١) واحدًا وثلاثين برنامجًا للعام الجامعي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ (الإخناوي، ٢٠١٧، ٣٧٤).

وقد تزايدت عدد البرامج المميزة في الجامعات الحكومية بمصر، ويسعى عدد كبير من الكليات إلى فتح المزيد من هذه البرامج، والتي يتم الترويج لها على أنها تقدم خدمات طلابية تنافس التخصصات العالمية بالتعاون مع جامعات عالمية في الدول المتقدمة (السيد، ٢٠١٧، ٢٢٠).

ثالثًا: أهداف البرامج المميزة

إن البرامج المميزة ليست هدفًا في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق غايات عليا يريدها أفراد المجتمع وتضمنها السياسة التعليمية، حيث تستهدف تحسين المنتج التعليمي وتطويره ليواكب المعايير التي يفرضها السوق العالمي، ومن أهم أهداف البرامج المميزة ما يلي:

١) **استحداث التخصصات العلمية الجديدة:** من أهم أهداف البرامج المميزة استحداث مجموعة من التخصصات العلمية الجديدة التي يكون من بين مهامها الوفاء بحاجة سوق العمل بما يظهر قدرة الجامعات على تقديم تعليم عالي علمي ونظري وعلى مستوى عال من الدقة، خاصةً مع وجود نقص في بعض الوظائف التي كانت سائدة في بعض التخصصات، واستحداث وظائف أخرى تتناسب مع التخصص العلمي الدقيق مما يستدعي أن تكون البرامج الجامعية مرنة بحيث يمكن تعديلها بسهولة ويسر، وأن تكون تكاملية في الاتجاهين تطور التعليم الجامعي مع متطلبات المجتمع (إسماعيل، ٢٠١٨، ٣٠٦).

٢) **تنمية الاستقلالية في التعليم:** إن أفضل إطار يمكن الاعتماد عليه في تحقيق الاستقلالية التعليمية هو البرامج المميزة كونها تمثل نظامًا محكمًا حرًا؛ ففي ظلها تكون مهام المؤسسة التعليمية واضحة ومحددة أي محكمة، ويكون لها نصيب في إدارة الذات، بحيث تكون مسئولة عما تحققه من ناتج، حيث تتوقف البرامج المميزة على اكتساب المهارات اللازمة لمعايشة العصر والتفاعل مع الحياة العملية بطريقة مقبولة، وتنمية ثقة المتعلم في نفسه نتيجة وصوله إلى المعلومة بنفسه، فتنمو قدرات النقد والتقويم والابتكار لديه، زيادة العائد العلمي نتيجة مروره بالمواقف المختلفة (kim & oslan, 2016, 128).

٣) **التوسع في زيادة الموارد المالية:** وهي تعني إعادة النظر في تركيب المؤسسات الجامعية بهدف تقليل كافة صور الهدر بكافة أشكالها بما يؤدي إلى توفير مجموعة من الموارد الإضافية، وتكمن أهمية التوسع في الموارد المالية من التأثير الذي تتركه في الناتج التعليمي من حيث الكمية أو من حيث نوعية النتائج التعليمية التي قد يتركها أثر البرامج على المجتمع (إسماعيل، ٢٠١٨، ٣٠٨).

٤) **الارتقاء بالمضمون التعليمي:** إن الارتقاء بالمضمون التعليمي يجب أن يكشف عن مدى قدرة البرامج المميزة داخل الجامعات على عدة أمور منها:

أ. التعددية في فلسفة التعليم الجامعي التي تعكس أنواع برامج التعليم داخل الجامعات، وفي الوقت نفسه تحافظ على هوية المجتمع وقيمه وخصائصه.

ب. الانفتاحية على المجتمعات التعليمية بحيث تعمل على تعزيز الروابط مع المجتمعات الأخرى، والتعاون مع الجامعات الدولية في تعزيز البرامج المميزة، بما يساعد المتعلمين داخلها على إعدادهم لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية (العبادي والطائي، ٢٠١٢، ١٤٦)

ج.تحقيق الديناميكية في فلسفة التعليم التي تعكس المرونة التي عليها التعليم بعيدًا عن الجمود والتقليدية، بحيث يكون هناك من البرامج والأنظمة التعليمية ما يغطي بعض القصور في البرامج الأخرى سواء من حيث تغطية النفقات والتمويل، أو من حيث جودة الخدمات التعليمية المقدمة (توازن وزايدي، ٢٠١٤، ١٤).

وعلى الرغم من اختلاف الهدف الذي يسعى كل برنامج من البرامج المميزة إلى تحقيقه، وَفقًا لطبيعة هذا البرنامج وتخصصه، إلا أن هناك عدة أهداف عامة، تم من أجلها استحداث هذه النوعية من البرامج يمكن إيجازها فيما يأتي (شحاتة وعبد القادر، ٢٠٠٨، ١٢):

١.رفع مستوى الأداء في منظومة الجامعة ببرامج دراسية متطورة تتبع المعايير الأكاديمية القياسية بكل الكليات، بما يضمن تحقيق مستوى متميز من الأداء، يتفق ومعايير الجودة.

٢.توفير برامج حديثة مطلوبة لسوق العمل المحلي والدولي، مما يساعد على إعداد خريجين ينافسون وبقوة في سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي.

٣.محاولة اجتياز إحدى العقبات في طريق تطوير التعليم، من تدني مرتبات أعضاء هيئة التدريس، بتقديم مكافآت مالية مرتبطة بالأداء.

٤.تحقيق كثافة طلابية تحقق النسب والمعايير القياسية.

رابعًا: مميزات البرامج المميزة

هناك رؤيتين تحكمان التوجه نحو برامج التعليم المميز وهما (الرؤى الفكرية – السمات المميزة)، وهي انعكاس للبحث عن حلول لمواجهة تحديات اقتصادية تكتنف بعض الجامعات المصرية، وكذلك تعكس حرص الحكومة على تقديم الدعم التعليمي الجيد بنفقات معينة للمتعلمين لاستيعاب الأعداد الطلابية في مجتمع تزداد فيه الزيادة السكانية، أولها رؤية تدعم برامج التعليم المميز داخل الجامعات، فإنه يمكن حصر بعض منها كما ورد في الأدبيات المهتمة بالشأن الجامعي كالآتي (الشلبي، ٢٠١١، ٤٦؛ الدهشان، ٢٠١٥، ٣٣؛ الضحاوي والمليجي، ٢٠١١، ٦١؛ العجمي، ٢٠٠٢، ٢١٥؛ إسماعيل، ٢٠١٨، ٢٩٦؛ بلتاجي، ٢٠١٥، ١٢):

١. أهم ما يميز البرامج الجديدة داخل معظم الجامعات العربية على أنها تقدم تخصصات علمية حديثة ومعترف بها عالميًا ومطلوبة في سوق العمل لأن هدفها مواجهة التطورات العالمية لتخريج طالب متميز علميًا ومطلوب في سوق العمل.
٢. الأخذ بالتوجيهات الحديثة في مجال تطوير البرامج التعليمية الجامعية، يجب الوضع في الاعتبار طريقة قبول الطلاب حيث إن قبول الطلاب داخل البرامج المستحدثة في الشأن الجامعي يكون من خلال نفس مكتب التنسيق وبنفس الدرجة فلا يقبل بها الطلاب ذوي المستوى العلمي المنخفض من خريجي الثانوية العامة.
٣. تخضع لرقابة الجامعات الحكومية وجميع لوائحها تحددها الجامعات المصرية بالاشتراك مع وزارة التعليم العالي في تحديد قواعدها ولائحتها وتقلل بذلك من عوامل الفساد المتعددة.
٤. من الناحية الاجتماعية فإن من أهم عوامل قبول أفراد المجتمع لبرامج التعليم المميز أنها تتفادى مشاكل اغتراب وسفر الطلاب من محافظة إلى أخرى، وكذلك

تتفادى الالتحاق بمشكلات التعليم الجامعي الخاص والدولي، وبالتالي تعم الفائدة على الطالب وأسرته.

٥. تصنع مبدأ التنافسية بين الجامعات الحكومية في محاولة منها لتقديم أفضل البرامج واللوائح والمواد الدراسية التي تحقق نفعًا للمنتج التعليمي.

٦. استيعاب أبناء القادرين أصحاب المجاميع الضعيفة في الثانوية العامة والذين يتوجهون للتعليم في الخارج، لوقف نزيف العملة الصعبة التي تدفع خارج البلاد، في محاولة لاستثمارها داخل البلاد وبصفة خاصة داخل التعليم الحكومي.

٧. توفر ظروفًا تعليمية حديثة، تساعد الطلاب على الفهم والاستيعاب، وبصفة خاصة في ظل الأعداد الصغيرة نسبيًا، مع توافر تجهيزات تكنولوجية ونظم تعليمية متطورة، وكذلك التدريس باللغة الأجنبية في جميع المواد الدراسية.

٨. توفر نسبة (٦٠%) من الموارد الخاصة التي تتوافر من نفقات التعليم المميز حيث تستثمر داخل العملية التعليمية كلها، مما يعود على التعليم العالي الحكومي بالفائدة.

خامسًا: مبررات التوجه نحو البرامج المميزة

إن ارتفاع كلفة التعليم الجامعي على الحكومات والتوسع الكمي الهائل في إنشاء الجامعات وزيادة الهدر الذى تعانى منه معظم الجامعات في زيادة كلفة البحث العلمي وزيادة الموارد المطلوبة لتحديث الجامعات, وتحديث الهياكل المختلفة من التقنيات وشبكات المعلومات وتحويل الجامعات إلى مجتمعات للتعلم بما يتطلبه ذلك من أثاث ومباني وأجهزة مادية وكفاءات بشرية متطورة، أمور أدت إلى ضرورة ظهور تحدى جديد للجامعات، وهو البحث عن مصادر لتوفير الإمكانيات المادية اللازمة لتمويل الجامعات الحكومية على نفسها وعلى تجدد أدوارها داخل المجتمع الذى تعمل فيه (إسماعيل، ٢٠١٨، ٢٧٩).

كما أنه يوجد داخل معظم الجامعات الحكومية خلل في البناء البنيوي والوظيفي وغياب الحس الإبداعي في التدريس والاكتفاء بتغيير بعض البرامج في تسمياتها فقط مع الاحتفاظ بالمحتويات القائمة على استرجاع التجارب القديمة بغالبية سلبياتها، إن الجامعات ينتشر بها ما يطلق عليه الفوضى التعليمية، وتوقفت الجامعة منذ سنوات عن محاولة تقديم المستوى التعليمي اللائق، وأصبح التحدي الذى يواجه الجامعات اليوم هو قدرتها على المواءمة بين مواجهة الظروف المختلفة للمجتمعات، ودور الجامعة على تقديم أفضل منتج تعليمي للمجتمع، الأمر الذى دفع طائفة واسعة من التربويين المعنيين بالتعليم إلى محاولة تحسين مخرجات متعلمي المستقبل، بما يشجع على ضرورة تطوير البرامج التعليمية في ضوء بعض التجارب والمتغيرات، لبناء سياسة تعليمية جديدة تشجعها وتنتهجها معظم الجامعات من شأنها أن تحسن من التدريس وأساليبه داخل قاعات الدرس من أجل تلبية الاحتياجات الحالية للتوسع في البرامج التعليمية الجديدة (فيليب، ٢٠٠٩، ٧٨).

ويعد التوجه نحو برامج التعليم المميز من أبرز التوجهات المستحدثة في التعليم العالي داخل الجامعات المختلفة بالعالم، التي تعتمد على أعداد قليلة بتكلفة مادية معينة، والتعليم المميز نمط من أنماط التعليم المستحدثة، وإحدى الصيغ الجديدة التي صاحبت التقدم الهائل في ثورة التكنولوجيا والذي يستطيع أن يحل بعض مشكلات المتعلمين الذين لم تهيئهم ظروفهم على الاستمرار في الالتحاق ببرامج التعليم العادية (Yukselir, 2018, 1016).

بالإضافة إلى ما سبق، يتزايد الاهتمام في الوقت الحاضر بالبرامج المميزة لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم الجامعي القائم، والخروج به من أزماته المتعددة، ومحاولة الوفاء بمتطلبات التعليم الحقيقية، وتقليل العبء بأعداد هائلة من الطلاب يصعب معها تقديم الحد الأدنى من التعليم، خاصةً وأن النشرة السنوية للطلاب المقيدين بالجامعات الحكومية والتي أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاءات يؤكد أن

أعداد الملتحقين بالجامعات الحكومية في ازدياد مستمر، ومن المبررات الدافعة وراء انتشار البرامج المميزة ما يلي (السعايدة والعوادة والحديدي، ٢٠١٥، ص. ٥٥؛ (عون والنوفي والمحياء، ٢٠١٥، ١٧٣):

١) **زيادة الطموح التعليمي:** ساعدت برامج التعليم الجديدة داخل الجامعات على إثبات فكرة زيادة الطموح التعليمي من خلال قدرتها على:

أ. إتاحة الفرص التعليمية لأولئك المتعلمين الذين تمكنوا من النجاح في الثانوية العامة بمجموع عال من خلال توفير فرص التعليم للراغبين في تخصص معين حال مجموعهم في الثانوية العامة دون تحقيق حلم معين في الدراسة والبحث طوال سنوات دراسية محددة.

ب. فتح الباب أمام كل راغب يود الانتساب إلى هذه البرامج الجامعية بحيث يمتلك المال، لقدرة هذه البرامج على إزالة بعض الحواجز والعقبات حيث يعتمد نجاحها على إحداث التغييرات في التعقيدات الروتينية للالتحاق بما يريد الفرد من التعليم، بما يزود سوق العمل بالمتعلم المدرب والمؤهل خريج البرامج المميزة والذي يقتضيه النمو الاقتصادي.

ج.تحقيق الجودة التعليمية بما يقتضيه من إعادة البناء التعليمي بداخله وفق مستويات ومعايير يقرها ويتفق عليها المهتمون بتطوير البناء التعليمي الجامعي، بالصورة التي تدفع كل جوانب العمل التعليمي في اتجاه معدلات الأداء، وبالشكل الذي يمكن المتعلمين من تحقيق التكيف السريع مع مطالب المستجدات والمتغيرات في مجال التعليم الجامعي.

د. يساعد التعليم المميز على تعزيز تقدير الذات من خلال شعور المتعلمين بقدراتهم على اختيار تخصصاتهم العلمية بطريقة غير مفروضة عليهم، وذلك من أجل اللحاق بوظيفة اختارها الطالب بنفسه ويشعر فيها بالثقة.

٢) **تحقيق مستوى أفضل للجامعات:** إن إنشاء فكرة البرامج المميزة جاءت من ضرورة مواكبة الثورات العلمية التي تتحول فيها المعارف من مجرد حقائق نظرية إلى تطبيقات عملية، والبرامج المميزة يتوافر فيها مجموعة من التصورات المستقبلية بشأن التعليم الجامعي؛ كونه يوفر لكل طالب الحق في الحصول على المعارف المتجددة بما يتفق واحتياجاته في كل المراحل الدراسية التي يمر بها. وتقدم البرامج المميزة معرفة منهجية منظمة تتيح الربط بين المهارات والمواقف، كما تقوم بسد حاجة المتعلم في التعرف على تشكيلة واسعة من المجالات والمعارف المستقبلية، من خلال تنويع بنية التخصص، وازدياد الدراسة في التخصصات التي تقتضيها طبيعة الحياة المهنية والمستقبلية من ناحية أخرى لفتح المجال للمسألة التعليمية.

٣) **التحسين المستمر للأداء الجامعي:** من أهم ميزات التعليم المميز أنه في حاجة مستمرة إلى تدريب وتحسين لتأهيل جميع من يعملون على هذه البرامج، ويتم ذلك بالتعرف على علامات القوة التي ينبغي أن تتوافر داخل البرامج التعليمية، واستخدام بعض المقاييس التي تعظم من برامج التعليم المتطورة، لتقييم مدى جودة التمويل الذي يقدمه التعليم المميز، والاستخدام الأمثل لموارده، وتقييم جودة مخرجاته حتى تكون قادرة على المنافسة بحيث تمكن القائمين على البرامج المميزة من وضع خطة استراتيجية توضح طبيعة التخصصات توافرها داخله، وتطوير رؤيته وأهدافه.

٤) **اجتذاب الطلاب الوافدين:** إن البرامج المميزة يمكنها أن تستقطب أكبر عدد ممكن من الطلاب العرب والأجانب للدراسة داخلها، ومن أهم الأسباب التي تجعل البرامج المميزة جاذبة للوافدين ما يلي:

أ. تمتع الجامعة بسمعتها الطيبة في مجال التعليم ونتائج الإنجاز التعليمي.

ب. مدى توافر الإمكانيات المادية والتكنولوجية، والقدرة على توفير الدعم المعنوي لكافة المتعلمين المغتربين عن الوطن في سبيل أن يكون منتجًا تعليميًا ناجحًا.

ج. قدرة الجامعة على تسهيل كافة إجراءات التحاق الطالب الوافد بالبرنامج التعليمي الذي يريد الالتحاق به، مع ضرورة انخفاض تكاليف المعيشة.

د. تطوير نظام إلكتروني يتيح لهؤلاء الطلاب متابعة دراستهم من بعد.

ه. قدرة الجامعة على تقديم الرعاية الصحية والمعيشية للطلاب.

المحور الثالث: أهم الخبرات العالمية في مجال تطوير البرامج الجامعية

من منطلق أهمية البرامج الدراسية الجامعية باعتبارها نوع من التفاعل بين الطلاب وخطة البرنامج الدراسي والتي ينتج عنها وفرة وتدفق في المعلومات المعرفية والتقنية من البرنامج كمصدر للمعلومات إلى الطالب كممثل للمتلقي في ظل ما نعيشه اليوم من تقدم تكنولوجي وثورة اتصالات وتدفق معرفي يطلق عليه الانفجار المعرفي. ويتسع هذا السياق إلى أن يصل لذروته لتزداد القدرات التنافسية بين المؤسسات الإنتاجية والخدمية في ضوء معايير أنظمة الجودة وهي مدى مطابقة المنتجات والخدمات للمواصفات القياسية حتى تفي بإشباع احتياجات ورغبات الفرد. وبما أن عملية أنظمة الجودة لا تتوقف عند مستوى الأداء ولكن يلزمها عمليات متلاحقة من التخطيط والمتابعة والتقييم للأداء الجامعي لكيلا تصبح العملية التعليمية تلقين المعلومات للطالب من أجل اجتياز السنة الدراسية وتصبح دون فائدة حين تخرجه من الجامعة والتحاقه بسوق العمل. فالجامعات تحتاج إلى تطور نوعي في برامجها الدراسية وأساليب التدريس وتدريب الطلاب على التفكير الإبداعي وتنمية مهاراتهم المعرفية والمهارية الوجدانية بحيث تتوافق قدراتهم مع احتياجات سوق العمل والذي يعتبر أحد الركائز الأساسية لأنظمة ومعايير الجودة. مما يثمر عن

موارد بشرية تمثل القيادات التي تخدم المجتمع وتواكب المستجدات العالمية الحالية والعمل بمرونة مع سماتها وتطوراتها المتلاحقة (عبد الحميد، ٢٠٠٩، ٦٩٧).

إن التوسع الهائل في المعرفة والتطور العلمي والتقني الذي شهده العالم المعاصر، والذي تسعى دول العالم المختلفة لتوظيفه لبناء صناعة متطورة وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة بهدف تحسين مستويات معيشة شعوبها، وتأمين متطلبات أمنها واستقرارها الاجتماعي والاقتصادي في عالم يشتد فيه الصراع لامتلاك ناصية العلم وحلقات التقنية المتقدمة، إن هذا كله يستلزم إعادة نظر جادة وشاملة بأوضاع الجامعات وفي أساليب عملها ونظم مناهج الدراسة فيها، ذلك أن الجامعات هي أهم أدوات التغيير العلمي والاجتماعي والاقتصادي في أي بلد من البلدان، كذلك تعد الجامعات ومؤسساتها العلمية والبحثية التابعة لها من العناصر الأساسية في قيادة المجتمع وتوجيهه التوجيه الصحيح والفاعل نحو التطور والرقي، واللحاق بعجلة التغيير المتسارعة في العالم، لكي يواكب المجتمع التطورات المتسارعة في حقول المعرفة الإنسانية ويتعامل معها، ويستجيب لإفرازاتها في جوانب الحياة المختلفة، ويستثمرها في عملية البناء والتنمية الاجتماعية الشاملة في مختلف الميادين المعرفية، ولم يعد كافيًا أن تقوم الجامعات بوظائفها المعتادة في البحث والتدريس وإعداد الملكات العلمية وخدمة المجتمع، بل أصبح لزامًا عليها الإسهام الفاعل بتوظيف معطيات العلوم الحديثة والتقنيات المتطورة ونتائج البحوث العلمية لحل المعضلات التقنية التي تواجهها المؤسسات الصناعية والإنتاجية وبما يعينها على تطوير منتوجاتها وتخفيض كلفها لضمان فرص تسويقية أفضل في الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء، وكذلك تحسين أداء العاملين ورفع قدراتهم العلمية والتقنية لضمان أعلى درجات الجودة والتميز. وبالتالي أصبحت الحاجة إلى الجامعات في العصر الحالي أشد فيها في أي وقت مضى، إذ بات الكثير من بلدان العالم في سباق مع الزمن يهدف الوصول إلى أكبر قدر من المعرفة تمكنها من

تحقيق التنمية، وتضمن لها مقومات التفوق على غيرها من البلدان المعاصرة، وأدركت البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. أن الجامعة تعد ركنًا أساسيًا من أركان المعرفة الإنسانية في جميع ميادينها عن طريق البحث العلمي، كما تعد السمة البارزة للعصر الحديث وعصر المعرفة فهو يمثل الدعامة الأساسية في تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق مستويات متقدمة من التنمية والإبداع (أحمد، ٢٠١٤، ٩٨- ٩٩). وفيما يلي بعض الخبرات العالمية في مجال تطوير البرامج الجامعية:

أولاً: خبرة ماليزيا في مجال تطوير البرامج الجامعية

انطلقت ماليزيا في إصلاحها وتطويرها للتعليم الجامعي من السياسة التعليمية للبلاد وإعداد المواطنين بصورة أكبر ديناميكية وإنتاجية وإنسانية لمواجهة تحديات العصر في عملية التنمية الاقتصادية الوطنية نحو تحقيق وضع صناعي جديد وإعداد الأفراد عقليًا وروحيًا وعاطفيًا وجسميًا إعدادًا قائمًا على الإيمان بالله وطاعته وتزويد الطلبة بالمعارف والمهارات ليتحملوا المسؤولية والقدرة على المساهمة في وحدة ورخاء الأسرة والمجتمع والوطن وتكوين نظام تعليمي عالمي يفي بمتطلبات وتطلعات الشعب الماليزي. لذا أصبح التعليم جزأ لا يتجزأ من السياسة التنموية وبذلك أولت الحكومة الماليزية الاهتمام بالتعليم الجامعي وتوظيفه في خدمة الاقتصاد الوطني الماليزي من خلال العناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي والتوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية والربط بين التعليم الجامعي وأنشطة البحث العلمي والانفتاح على النظم التعليمية المتطورة والتدريب وتدريس العلوم والرياضيات باللغة الإنجليزية وذلك لنقل الخبرات الاجنبية وفتح آفاق التعاون بابتعاث الطلاب الماليزيين للدراسة بالخارج للاطلاع على أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا في الدول الأخرى والاهتمام بإنشاء مراكز البحوث التكنولوجية (صالح ، ٢٠٠٨، ٧٦).

وكما جاء في دليل التربية الماليزية، أن ماليزيا تخطط لجعل التعليم قطاعًا إنتاجيًا خلاقًا لأجيال كثيرة تأخذ دورها في الحياة وتسعى لاستكمال مخططها الاستراتيجي الذي يهدف إلى الوصول بماليزيا إلى مجتمع المعلوماتية (رمان، ٢٠١٨، ١٩٨).

إن ماليزيا استطاعت تحقيق إنجازات على مختلف الأبعاد بوجود قيادة سياسية ساعية للسير نحو طريق التقدم والرقي ولتأخذ موقعها المميز بين دول العالم ومن ثم تحقيق تنمية اقتصادية يشار لها بالبنان، بالرغم من مرورها بتجارب استعمارية مريرة ولكنها استطاعت النهوض والسير بطريق التنمية. فقد أكد " مهاتير محمد " وزير التعليم ورئيس مجلس الوزراء الماليزي على أهمية تغيير النهج الاقتصادي الذي يعتمد على الزراعة والانتقال إلى الصناعة لتحقيق عملية التنمية بوصفه" أن الأمة الماليزية تخلصت من الاستعمار عام ١٩٥٧ولكن ظلت بلدًا زراعيًا حتى عقد الثمانينات من القرن الماضي"، وأصبح هدفه هو إخراج ماليزيا من وضع الدولة الزراعية والعمل في إطار خطة عمل صناعية والعمل عن طريق بوابة التعليم بإرسال بعثات علمية الى الخارج خلال عشر سنوات نصف مليون ماليزي نقلو حضارة الدول المتقدمة إلي ماليزيا ووجه التعليم إلى حاجات الدولة الحقيقية (الجوجري، ٢٠٠٨، ١٢).

وقد قامت الحكومة الماليزية بتوظيف التعليم الجامعي لتحقيق التنمية الاقتصادية باتخاذ بعض التدابير للدخول في مستقبل تكنولوجي أفضل ومنها الوجه المتغير للتعليم (الشراكة بين الشركات الكبيرة والجامعات التقليدية– الشراكة بين الجامعات والشركات في الإدارة– والشراكة بين الجامعة وعالم الأعمال)، التقدم المعرفي وقطاع الصناعة، وفيما يلي بعض مظاهر تطوير البرامج الجامعية في ماليزيا (The World Bank .2007, 3; Musa, 2007, 22):

١) **الوجه المتغير للتعليم:** يتغير وجه التعليم في عصر الاقتصاديات المتقدمة وهناك اتجاه جديد سائد في التعليم العالي يطلق عليه تلبية الجامعات لحاجات الشركات ويتجلى في عدة أشكال منها:

أ- الشراكة بين الشركات الكبيرة والجامعات التقليدية: ومنها تلبية حاجات تدريبية وتعليمية تتطلبها العلاقة بين العرض والطلب (أي العملاء والمتقدمين للوظيفة).

ب-الشراكة بين الجامعات والشركات في الإدارة: قامت حكومة ماليزيا بوضع سياسة مشاركة الشركات في إدارة الجامعات وهي طريقة جديدة لإدارة الجامعات لتصبح أكثر كفاءة وشفافية وقدرة مالية.

ج-الجامعة وعالم الأعمال: حددت مؤسسات التعليم العالي الماليزي استراتيجياتها بحيث تستطيع البقاء والازدهار في عالم جامعات الشراكة واعتبرت نفسها كيانات مستقلة للأعمال تقدم خدمات معينة قابلة للتسويق، حيث وضعت لنفسها أسماء مميزة في بعض المجالات المتخصصة وأكدت الأدبيات الاقتصادية على تواجد علاقة إيجابية بين التقدم العلمي والمعرفي للتعليم الجامعي والتنمية الاقتصادية، وأهم ما تشير إليه تلك الأدبيات أن الاستثمار في التعليم الجامعي والمعرفة يساهم بإيجابية في تحفيز النمو الاقتصادي الذي يزيد من قدرات الدولة للاستثمار في جوانب المعرفة المختلفة وهم الموارد البشرية المدربة والمؤهلة.

٢) **التقدم المعرفي الماليزي:** يوجد حقيقة واقعة في التجربة التنموية الماليزية الا وهى مقولة" أن الدمار الذى يدمر رأس المال المادي هو أقل خطورة من وباء يدمر الثروة البشرية " فالانتقال من حالة التخلف الاقتصادي إلى حالة التنمية اعتمدت بصورة أساسية على التقدم المعرفي أو ما يطلق عليه الاقتصاد القائم على المعرفة والذى هو نتاج المعرفة البشرية من خلال خبراتهم ، وأساليب تكنولوجية مستحدثة كأداة لتحقيق التقدم أو الازدهار الاقتصادي، والقدرة على توليد واستغلال المعرفة والمعلومات، وكذلك إنتاج وتوزيع ونشر واستخدام

المعرفة والمعلومات في تحقيق التقدم الاقتصادي ، وقد وضعت الحكومة الماليزية في الحسبان أهمية التحول لاقتصاد معرفي يمثل جزءًا من خطة أكثر شمولًا للاقتصاد الماليزي وهى ما يطلق عليها "رؤية ٢٠٢٠" ولدفع الاقتصاد الماليزي ليحقق ما حققته الدول الصناعية المتقدمة فيما يتعلق بأداء اقتصادها وقدراتها التكنولوجية، ودفع الابتكار والتجديد في الكثير من المجالات مع تحقيق نمو مستمر في الناتج المحلى على المدى الطويل والتي تلعب فيه المعرفة دورًا رئيسيًا في زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة.

ويجد بالإشارة أن الحكومة الماليزية بذلت جهودًا كبيرة في تطوير التعليم الجامعي والاهتمام بجودته وتحسين الربط بين ما تنتجه الجامعات من بحوث وحاجة القطاع الخاص إلى تلك البحوث، وقد قامت الحكومة بتحديث نظامها الجامعي وزادت الفرص من خلال إنشاء العديد من مؤسسات التعليم العالي لتلبية الطلب المتنامي على العمالة الماهرة المطلوبة لاستدامة النمو الاقتصادي والتنافسية، فأنشأت نظامًا على مستوى عالمي، ولكن عدد قليل من الجامعات الماليزية هو ما أمكنه أن يحقق وضعًا تنافسيًا عالميًا، وظهرت على قائمة الجامعات الأفضل عالميًا. وأن هذه الجامعات هي التي تقدم إسهامًا في تقديم المعرفة من خلال البحث والتعليم (رمان، ٢٠١٨، ١٩٩).

وللتميز الماليزي في التعليم الجامعي تم عمل برامج توأمة مع الجامعات الأجنبية وإنشاء فروع لها بماليزيا، ويرجع ذلك إلى السعي قدمًا من قبل الإدارة الماليزية لتدويل التعليم الجامعي حيث يوجد بعض مؤسسات التعليمية العالية من دول على مستوى عالي جدًا من التقدم في شتى المناحي خاصة المجال التعليمي توفر للطلبة برامج التوأمة والامتياز للدرجات العلمية عبر وجود شراكة مع الجامعات والكليات الماليزية. وافتتاح فروع للجامعات الماليزية في الخارج وهذه جرأة تحسد عليها ماليزيا بل وثقة في قدراتها التعليمية، كما أن من مفاخر التعليم العالي في

ماليزيا هي " الجامعة الماليزية المفتوحة " التي تلعب دور الرائد في صياغة كيان الجامعات الإلكترونية في قارة آسيا (ميتكيس، ٢٠١٠، ١٣٦).

ثانيًا: خبرة الهند في مجال تطوير البرامج الجامعية

إن تقويم فعالية الجامعات أصبح يعتمد بشكل أساسي على مدى ملائمة أهدافها لمتطلبات التنمية الشاملة في البلد الذي تمارس فيه الجامعة وظائفها ومدى قدرته على مواجهة التحديات المختلفة. والمؤكد أن الجامعة الحديثة لم يعد يقتصر دورها على مواجهة التحديات المجتمعية الآنية وحسب، بل صار يمتد إلى عملية الاستشراف والتنبؤ للتحديات المستقبلية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمجابهتها والإسهام في تنمية الموارد البشرية وتوظيفها في المجالات الإنتاجية بشكل فاعل، ونظرًا لطبيعة عمل الجامعات التقليدية وبطء استجابتها لحاجات المجتمع ومقاومتها لتغيير أساليب عملها، فقد ظهرت في النصف الثاني من القرن المنصرم مؤسسات تعليمية حديثة ذات طبيعة تقنية خاصة لمواجهة متطلبات التنمية تتوفر فيها المهندسين والتقنيين في التخصصات العلمية والتقنية الجديدة على وفق أسلوب تعليمي مميز. ولعل أبرز النماذج الناجحة والمميزة في هذا المجال ما حققته الهند بإنشاء خمسة معاهد متميزة في العلوم والتقنيات وذلك في عقد الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين (المعماري، ٢٠١٤، ٤٣٧).

وتعد هذه المعاهد من المؤسسات التعليمية الراقية جدًا ليس على صعيد الهند فحسب، بل والعالم أيضًا. وتقوم هذه المعاهد أيضًا بإعداد مهندسين وعلماء وتقنيين بمواصفات علمية راقية جدًا للإسهام الفاعل أيضًا بتحقيق نهضة الهند وتلبية احتياجاتها وهو ما بات الآن واضحًا للعيان. لقد كانت السمة البارزة لهذه المعاهد تميزها في البحث والتطوير وبرامج الدراسات العليا وبخاصة في مجالات بحوث الفضاء والطاقة الذرية والاتصالات والمعلومات والتصنيع العسكري والتي لم يكن بالإمكان تحقيقها بالكيفية والكفاءة العالية من قبل المؤسسات التعليمية التقليدية.

ونتيجة للتطورات الجديدة التي شهدتها الجامعات الهندية نجحت الهند بتوظيف العلم والتقنيات وبراءات الاختراعات التي تبتكرها الكفاءات الجامعية لصالح مشاريع التنمية في المجتمع الهندي نجاحًا باهرًا، فبعد أن كان هذا البلد يعاني فقرًا شديدًا وأمراضًا عديدة، ويعتمد كثيرًا على المعونات الخارجية، باتت الهند الآن تتمتع بالكفاية الذاتية في الغذاء وبالرعاية الصحية لمواطنيها، وقادرة على تصنيع أقمار صناعية وصواريخ ومحطات طاقة نووية وإنتاج أدوية، ومالكة للسلاح النووي وأنظمة صواريخ وأنظمة إلكترونية، كما بدأت الهند تتقدم نحو أعمال الحاسوب والبرمجيات الإلكترونية بحيث بلغت قيمة صادراتها (٩.٤) مليار دولار سنويًا، إذ توجد في الهند حاليًا (٩٤٦) شركة متخصصة في الصناعات البرمجية. كما توجد فيها (١٨٠٠) مؤسسة تعليمية لإعداد ملكات متخصصة في تقنيات المعلومات المختلفة، يتخرج منها سنويًا (٦٨٠٠) شخص من حملة الشهادة العليا المختلفة بما في ذلك شهادات الماجستير والدكتوراه، كما يوجد (٢٣٠٠) مركز تدريبي، يتخرج منها قرابة (١٠٠٠٠) شخص سنويًا في تقنيات البرمجيات. وتعد مدينة بانكالور لتقني المعلومات أحد أشهر المدن العلمية في العالم (المعماري، ٢٠١٤، ٤٣٧؛ جربو، ٢٠٠٤، ٩٠).

ثالثًا: خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تطوير البرامج الجامعية

تميزت الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية بالتفاعل الشديد مع حقول العمل، إذ تشير بعض الدراسات العلمية إلى أنه توجد (٢٠٠) جامعة أمريكية مهتمة بنقل وخلق التكنولوجيا، وهذا يمثل ثمانية أضعاف عددها عام (١٩٨٠) ويبلغ عدد براءات الاختراع التي تمنح سنويًا للجامعات الأمريكية أكثر من (١٠٠٠) براءة اختراع. ويبلغ المردود الحالي الناجم عن استثمار هذه البراءات أكثر من (٢١) مليار دولار أمريكي وتوفر أكثر من (١٨٠) ألف فرصة عمل سنويًا. لقد أدت الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية الأمريكية إلى نقل الاختراعات والاكتشافات الجديدة

من المختبرات إلى المصانع؛ الأمر الذي ساهم في غزارة الناتج الصناعي الأمريكي وتفوقه على البضائع والسلع العالمية من حيث النوعية والكمية. ومما ساهم في وصول الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصاف الدول العظمى، اعتمادها مجموعة من وسائل الترابط والتفاعل بين الجامعات الأمريكية والمؤسسات الصناعية، من أبرزها مشاريع (الحاضنات التقنية) التي تؤمن أفضل سبل الإفادة من معطيات العلوم والتقنيات ونتائج البحوث العلمية والاختراعات العلمية وتوظيفها لصالح حركة تقدم المجتمع وتطوره. حيث تقدم هذه الحاضنات الإسناد العلمي والتقني والدعم المالي والاستشاري والمساعدة في تسويق المنتوجات الناجحة عن استثمار الأفكار العلمية وإبداعات المخترعين. إضافة إلى ذلك اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من البلدان الصناعية مشاريع إنشاء (المدن العلمية) التي تهدف إلى خلق البيئة المناسبة لنمو وتطور الصناعات المستندة إلى العلوم والتكنولوجيا بدرجة كبيرة وذلك باستثمار نتائج البحوث العلمية وبراءات الاختراع التي تنجزها المؤسسات الجامعية، والعمل على نقل نتائج البحوث العلمية من المختبرات إلى مواقع العمل الإنتاجية بصورة مباشرة من خلال شراكة حقيقية بين المؤسسات العلمية والصناعية من منطلق عمل الفريق الواحد (المعماري، ٢٠١٤، ٤٣٨؛ وقائع مؤتمر الاسكوا، ١٩٩٩).

أوجه الاستفادة من بعض الخبرات العالمية في مجال تطوير البرامج الجامعية

يمكن الاستفادة من بعض الخبرات العالمية في مجال تطوير البرامج الجامعية في مصر من خلال تنفيذ ما يلي:

١. السعي نحو ملائمة أهداف الجامعة لمتطلبات التنمية الشاملة في مصر.
٢. امتداد دور الجامعة ليشمل عملية الاستشراف والتنبؤ للتحديات المستقبلية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمجابهتها.
٣. الإسهام في تنمية الموارد البشرية وتوظيفها في المجالات الإنتاجية بشكل فاعل.

٤. توظيف العلم والتقنيات وبراءات الاختراعات التي تبتكرها الكفاءات الجامعية لصالح مشاريع التنمية

٥. استثمار الأفكار العلمية وإبداعات المخترعين لصالح حركة تقدم المجتمع وتطوره.

٦. العمل على نقل نتائج البحوث العلمية من المختبرات إلى مواقع العمل الإنتاجية بصورة مباشرة من خلال شراكة حقيقية بين المؤسسات العلمية والصناعية.

٧. إعداد الطلاب بصورة أكبر ديناميكية وإنتاجية وإنسانية لمواجهة تحديات العصر.

٨. تزويد الطلبة بالمعارف والمهارات ليتحملوا المسؤولية ويساهموا في وحدة ورخاء الأسرة والمجتمع والوطن.

٩. تكوين نظام تعليمي عالمي يفي بمتطلبات وتطلعات المجتمع.

١٠. التوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية.

١١. الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة.

١٢. الاطلاع على أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا في الدول الأخرى والاهتمام بإنشاء مراكز البحوث التكنولوجية.

١٣. توظيف التعليم الجامعي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

١٤. تطوير التعليم الجامعي والاهتمام بجودته وتحسين الربط بين ما تنتجه الجامعات من بحوث وحاجة القطاع الخاص إلى تلك البحوث.

المحور الرابع: خطة مقترحة لتطوير البرامج الجامعية في مصر لتلبية الاحتياجات المجتمعية في ضوء بعض الخبرات العالمية

أولاً: مفهوم الخطة والتخطيط

تعرف الخطة بأنها: أساليب تعد سلفًا لإنجاز شيء ما، وفي العادة فإن جميع الخطط تحدد أهدافها، أو تحدد عملًا (ديسلر، ٢٠١٠، ٧١).

وتعرف الخطة أيضًا بأنها: تحديد الهدف واختيار الوسيلة لتحقيقه، فهي مجموعة أهداف ووسائل تحقيقها (الكلوفن، ٢٠١٠، ١١).

ويعرف التخطيط بأنه: "عملية إدارية متشابكة تتضمن البحث والمناقشة، والاتفاق، ثم العمل من أجل تحقيق الأهداف التي ينظر إليها باعتبارها شيئًا مرغوبًا فيه" (حجي، ٢٠٠٢، ٩٧).

والتخطيط هو نتائج لطرق متعددة ومختلفة فهو مركب يتضمن التخطيط قصير المدى، والتخطيط طويل المدى ونظرية النظم وبحوث السوق وبحوث الفعالية وتحليل سلوك المؤسسة التعليمية وغيرها، حيث توضع هذه الطرق المختلفة في بناء متميز ذي أشكال مختلفة (القاضي، ٢٠١٣، ٣٦).

يمثل التخطيط الاستراتيجي، أحد النماذج الحديثة للتطوير والتغيير الجامعي، لأنه يعمل على الانتقال من الممارسات الإدارية العشوائية والمزاجية، إلى الممارسات الإدارية المعتمدة على المشاركة والابتكار والتميز، والإبداع، كما أنه يمثل أحد الطرق لمواجهة صعوبات وتحديات المستقبل المتعلقة بالأنظمة التربوية في مصر، وهو الطريق المناسب لتحسين استثمار التكنولوجيا والبحث العلمي، وتحسين الاستثمار البشري (الخطيب، ٢٠٠٢، ٥٢).

والتخطيط الاستراتيجي كأسلوب جديد في التخطيط والإدارة الفاعلة، يعبر عن عملية تستند إلى فهم واقعي وعميق لما يدور في بيئة المؤسسة الداخلية ومحاولة التعرف إلى الفرص والمخاطر التي تنطوي عليها، ما يمكن للمؤسسة من توقع

المستقبل واستشرافه والإعداد له، وإن التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات التعليمية يعمل على تحسين الظروف، وتوظيف باحثين ومدرسين أفضل، واجتذاب طلاب أكثر تفوقًا، وتحديث المنشآت والمرافق والحصول على الموارد المادية اللازمة لتحقيق الأهداف (المملوك، ٢٠٠٩، ١٠٢).

والتخطيط الاستراتيجي من أكثر المواضيع أهمية وبروزًا وتجددًا في علم الإدارة في الآونة الأخيرة، باعتباره عملية مستمرة، تتعلق بالمستقبل وتقوم على توقعات البيئة الخارجية والداخلية، ومستويات الأداء في الماضي والحاضر والمستقبل، وتقييم الفرص والمخاطر عن طريق تطوير الأهداف والاستراتيجيات والسياسات (الصاوي، ٢٠١٣، ٧١).

وتبرز أهمية التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص في أنه يشكل عملية وضع خارطة محددة للتوجهات التي تعمل المؤسسة من خلالها، كما أنها تشكل الوسيلة والمنهجية التي تقوم عمل المؤسسة التعليمية نحو تحقيق أهدافها (نصيرات والخطيب، ٢٠٠٨، ٩).

ثانيًا: أهداف الخطة المقترحة

تهدف الخطة المقترحة لتطوير البرامج الجامعية المميزة في مصر لتلبية الاحتياجات المجتمعية في ضوء بعض الخبرات العالمية إلى:

١. دراسة الواقع الفعلي للبرامج التعليمية في الجامعات المصرية دراسة مبنية على فهم واقعي وعميق.
٢. رفع مستوى الأداء في منظومة الجامعة ببرامج دراسية متطورة.
٣. توفير برامج حديثة مطلوبة لسوق العمل المحلي والدولي.
٤. مواكبة التقدم بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة.
٥. التوعية بضرورة تدريب الطلاب على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.
٦. السعي نحو إكساب الطلاب أنماط التفكير العلمي والقدرة على التعليم الذاتي.

٧. الاهتمام بخدمة البيئات المحلية.

٨. التعاون مع الجامعات الدولية في تعزيز البرامج المميزة بالجامعات المصرية.

٩. إعداد الطلاب لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية

١٠. إعداد خريجين ينافسون وبقوة في سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي.

ثالثًا: الجهات المستفيدة من الخطة المقترحة

١. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

٢. الجامعات المصرية.

٣. الكليات والمعاهد المصرية بصفة عامة والكليات التي بها برمج مميزة بصفة خاصة.

رابعًا: أساسيات التخطيط لتطوير البرامج الجامعية المميزة

١. توصيف المقررات وفقًا للبرامج الدراسية المحققة لجودة المخرجات التعليمية.

٢. غرس ثقافة الجودة لدى الطلاب كمخرجات تعليمية.

٣. إعداد المقررات وفقًا لقاعدة البيانات المتوفرة عن سوق العمل.

٤. بناء البرامج الدراسية وفق المهارات التي يتطلبها سوق العمل.

٥. تحسين قدرة الطالب على الإنتاج من خلال أساليب العمل المشتركة.

٦. تحديد المعايير الخاصة بالبرنامج الدراسي وصياغة الأهداف وفقًا لاستراتيجية العمل.

٧. تجهيز محتوى المقرر بشكل يسمح بتنمية قدرات الطالب المعرفية والمهارية.

٨. تنظيم ورش العمل الموازية لأعداد الطلاب وما يراد تحقيقه من أهداف.

٩. التأكيد على المعايير الفنية داخل البرنامج الدراسي.

١٠. التأكيد أهمية وجود التجانس بين المعرفة والفهم والمهارة لدى الطالب.

خامسًا: متطلبات تنفيذ الخطة المقترحة

يتطلب تنفيذ الخطة المقترحة لتطوير البرامج الجامعية المميزة توافر عدة متطلبات يمكن تقسيمها على النحو التالي:

أ. متطلبات خاصة بالمتعلم

١. القدرة على التفاعل الفعال مع المواقف التعليمية من حيث تخطيطها ومتابعتها.
٢. القدرة على التعلم الذاتي.
٣. التحرر من التفكير في طبيعة المواد التي يدرسها بطريقة الحفظ والاستظهار.
٤. القدرة على التقويم الذاتي.
٥. الطموح والسعي الدائم نحو تطوير الذات.
٦. القدرة على الاتصال والتفاعل مع المجتمع الذي سيعمل فيه بقيمه وطموحاته ومفاهيمه.
٧. التفكير باستقلالية تامة في طبيعة المعارف التي يدرسها.

ب. متطلبات خاصة بأعضاء هيئة التدريس

١. السعي الدائم نحو تطوير الأداء المهني باحترافية.
٢. القدرة على حسن استخدام التكنولوجيا الحديثة.
٣. القدرة على تقديم التطبيق العملي التنفيذي.
٤. التوظيف الجيد للمواقف التعليمية داخل غرفة الدراسة.
٥. امتلاك فلسفة مغايرة للأدوار النمطية، والانتقال من النمط التقليدي إلى الأداء المتطور والتقني.
٦. امتلاك مهارات توظيف التكنولوجيا ودمجها في العملية التعليمية.
٧. التنمية المهنية المستدامة لتطوير الذات.

ج. متطلبات خاصة بإدارة البرامج المميزة

١. توفير الإمكانات المختلفة اللازمة لتحقيق أهداف البرامج المميزة ورسالتها.

٢. وضع الاستراتيجيات المناسبة لتوفير بيئة تنظيمية ميسرة لعملية التعلم المميز.
٣. تيسير الإجراءات المتعلقة بإجراءات القبول وخطة سير العمل تسهيلًا على الطلاب بعيدًا عن الإجراءات الروتينية المعقدة.
٤. الانفتاح على التجارب العالمية المتميزة ذات الشأن الناجح في إدارة برامج التعليم المميز.
٥. السعي الدائم نحو تحقيق الجودة والإتقان.
٦. اختيار أساليب التقويم المناسبة.
٧. نشر الوعي بأهمية البرامج المميزة

د. متطلبات خاصة باحتياجات المجتمع وسوق العمل

١. استحداث برامج مميزة تتناسب مع احتياجات المجتمع.
٢. استحداث برامج مميزة تلبي متطلبات سوق العمل.
٣. مواكبة الثورة التكنولوجية المعاصرة.
٤. تنمية فكر ريادة الأعمال لدى طلاب جامعة دمياط.
٥. ربط سياسات التعليم والتعلم والتدريب بالاحتياجات الحقيقية لسوق العمل.
٦. متابعة تحولات سوق العمل ودراستها وتحليلها أولاً بأول.
٧. تطوير البرامج التعليمية المميزة بجامعة دمياط بما يتناسب وتحولات سوق العمل.

سادسًا: المعوقات المتوقعة أثناء تنفيذ الخطة المقترحة وسبل التغلب عليها

أ. معوقات إدارية

١. نقص الكفاءات الإدارية اللازمة لاستحداث برامج مميزة جديدة.
٢. ضعف الاهتمام بإجراء دراسات وافية حول احتياجات سوق العمل بمحافظة دمياط.
٣. ضعف القدرة على التخطيط لاستحداث برامج تعليمية مميزة جديدة بجامعة دمياط.

٤.قلة الاهتمام بنشر الوعي نحو أهمية البرامج التعليمية المميزة.

ب. معوقات أكاديمية

١. نقص الكوادر البشرية من السادة أعضاء هيئة التدريس المؤهلين لتدريس البرامج المميزة.
٢. نقص أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في تدريس البرامج التعليمية المميزة.
٣. قلة اهتمام بعض أعضاء هيئة التدريس بتنمية قدراتهم ومهاراتهم التدريسية.
٤. قلة اهتمام بعض أعضاء هيئة التدريس بتطوير قدراتهم التكنولوجية.

ج. معوقات تتعلق بالطالب

١.ضعف مهارات وقدرات العديد من الطلاب حيث أنهم غير مؤهلين بشكل جيد لمثل هذه البرامج..
٢.ضعف القدرات المادية للعديد من الطلاب مما يمنعهم من الالتحاق بالبرامج المميزة.
٣.اقتصار فرصة التعليم المميز على من يملك القدرة المادية.
٤.تجاهل البرامج المميزة للطلبة الموهوبين وذوي القدرات الذهنية العالية من ذوي الفئات منخفضة الدخل.

د. **معوقات مادية**

١.قلة ملائمة البنية التحتية في بعض كليات الجامعة لاستحداث برامج جامعية جديدة.
٢.النقص في عدد المعامل اللازمة لتدريس الجوانب العملية في البرامج المميزة.
٣.قلة توافر التجهيزات والإمكانات المادية اللازمة لاستحداث برامج تعليمية مميزة جديدة.

سابعًا: سبل التغلب على المعوقات المتوقعة أثناء تنفيذ الخطة المقترحة

١. مساهمة أصحاب الأعمال في توفير فرص تدريب للطلاب أثناء الدراسة تمهيدًا لالتحاقهم بسوق العمل.

٢. مساهمة أصحاب الأعمال بالدعم المادي والفني والاستشاري لصالح الموقف التعليمي الذي ينعكس إيجابيًا في ثقل مهارات المخرجات التعليمية.

٣. التأكيد على أهمية تطوير البرامج الدراسية أثناء المرحلة الجامعية لتنمية مهارات المخرجات التعليمية لزيادة القدرة التنافسية لسوق العمل.

٤. الاهتمام بجودة البرامج الدراسية داخل الموقف التعليمي لتحقيق الأهداف التعليمية والأهداف التنموية داخل المجتمع.

٥. ترسيخ مفهوم العمل في مجموعات صغيرة ضمن الأهداف التعليمية في إطار تطوير البرامج الدراسية الجامعية.

٦. الارتقاء بعولمة التعليم الجامعي من خلال تشجيع وتنمية التعليم المفتوح والتعليم والتدريب المستمر والتعليم مدى الحياة، وتوسيع خيارات الخدمة التعليمية.

٧. تبني الجامعات المصرية لمشروعات الريادية والإنتاجية.

٨. توثيق العلاقة بين الجامعات المصرية وسوق العمل بوضع قوانين تحكم العمل من خلال التخطيط السليم لسياسة القبول للوفاء بمتطلبات سوق العمل.

٩. تكاتف الجهود في تطبيق الخطط القومية والاهتمام بالعنصر البشري والارتقاء بمستوى التكنولوجيا لتحقيق النقلة النوعية للاقتصاد القومي.

ثامنًا: الآليات التنفيذية للخطة المقترحة

يتطلب تنفيذ الخطة المقترحة لتطوير البرامج الجامعية المميزة في مصر في ضوء الخبرات العالمية اتخاذ الإجراءات التالية:

١. ربط المقررات والبرامج الدراسية بواقع احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

٢. رفع كفاءة المقررات الدراسية واستحداث برامج تعليمية جديدة في إطار ما يحتاجه سوق العمل من متطلبات معرفية ومهارية.
٣. توفير المدخلات التعليمية الخاصة بالمصادر المعرفية والتقنية لثقل مهارات المخرجات الجامعية بما يتوافق مع التطورات الاتصالية والتكنولوجية الحالية.
٤. رفع مستوى التنسيق بين المؤسسات الجامعية والمؤسسات المهنية، وذلك من خلال ربط البرامج الدراسية بالمتغيرات التكنولوجية والمعرفية الحالية.
٥. تطوير البرامج الدراسية نظريًا وعمليًا بالتنسيق مع مستجدات سوق العمل بما يحقق الأهداف المشتركة في إطار الجودة الشاملة.
٦. ربط سياسة الجامعات المصرية باحتياجات التنمية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل والسياسات المجتمعية، وسن التشريعات التعليمية والقوانين التي تحقق للتعليم الجامعي ارتباطه الوثيق بسوق العمل واحتياجات التقدم الصناعي.
٧. تكامل وتناسق سياسة الجامعات المصرية مع اتجاهاتها نحو التوسع الكمي والكيفي معًا.
٨. تعزيز قاعدة التدريب والتعليم المستمر، واستيعاب الطلب على التعليم الجامعي مع ضمان الجودة المتاحة بحيث توائم مخرجاتها متطلبات واحتياجات سوق العمل المصري.
٩. ربط احتياجات ومتطلبات سوق العمل بخريجي الجامعات بحيث يتخرج الطالب من الجامعة ويجد مكانه في عمل مناسب وفق قدراته ومهاراته ومواهبه.
١٠. إدخال المواد المهنية وريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة في برامج التعليم الجامعي.
١١. ربط البحث العلمي بالجامعات المصرية والمراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بالمجتمع المحلي وسوق العمل ومراكز الإنتاج.

١٢. عقد اتفاقيات وشراكات بين الجامعات والحكومة والقطاع الخاص بما يحقق التنمية الاقتصادية.

١٣. امتلاك رؤية مستقبلية للتنمية الاقتصادية والانتقال من اقتصاد قائم على حجم المدخلات إلى اقتصاد قائم على نوعية المدخلات وتجويد المخرجات.

١٤. تعزيز التعليم المهني لتوفير العمالة الماهرة والفنية من القوى العاملة التي يحتاجها سوق العمل والتي تستطيع أن تتعامل مع التكنولوجيا الحديثة لإحداث التوازن بين العرض والطلب من خريجي الجامعات المصرية واحتياجات سوق العمل.

١٥. اتخاذ بعض الأساليب للارتقاء بدور الجامعات المصرية في إعداد الكوادر البشرية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة والتحول إلى مجتمع معلوماتي مبنى على العلم والمعرفة، وتمهين التعليم من أجل تخريج متعلمين قادرين على المساهمة في تنمية المجتمع ومواجهة تحديات العولمة، والتركيز على العلوم والتقنية لإنشاء قاعدة من العمالة المتعلمة والمنافسة عالميًا.

المراجع

أولًا: المراجع العربية

أحمد، دينا علي حامد (٢٠١٩). البرامج المميزة بجامعة المنصورة مدخل لتدويل التعليم– تصور مقترح. *مجلة كلية التربية بالمنصورة*، كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٠٦ (١)، ٣٦٢ – ٤٠٧.

أحمد، ماجد بدري (٢٠١٤). المسؤولية الاجتماعية للجامعات العراقية تجاه المجتمع. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق.

الإخناوي، محمد السيد محمد (٢٠١٧). تسويق البرامج المميزة بجامعة المنصورة مدخل لتعزيز ميزتها التنافسية. *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، ١٧ (٤)، ٣٦٧– ٤٩٠.

الإخناوي، محمد السيد وشحاتة، حامد أحمد (٢٠١٧). تسويق البرامج المميزة بجامعة المنصورة مدخل لتعزيز ميزتها التنافسية. *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، ١٧(٤)، ٣٦٧ – ٤٩٠.

إسماعيل، علا عاصم السيد (٢٠١٨). مشكلات برامج التعليم المميز بكليات التربية بالجامعات المصرية ومتطلبات مواجهتها من وجهة نظر الطلاب: دراسة ميدانية. *مجلة تطوير الأداء الجامعي*، جامعة المنصورة، ٧ (١)، ٢٧٩ – ٣٥٣.

إسماعيل، علا عاصم السيد (٢٠١٨). مشكلات برامج التعليم المميز بكليات التربية بالجامعات المصرية ومتطلبات مواجهتها من وجهة نظر الطلاب: دراسة ميدانية. *مجلة تطوير الأداء الجامعي*، جامعة المنصورة، ٧ (١)، ٢٧٩ – ٣٥٣.

البحيري، السيد محمود (٢٠١٥). استراتيجية مقترحة للتوسع في التعليم الجامعي الأزهري في ضوء صيغ التعليم الجامعي الحديثة والمتغيرات الدولية والمحلية. *مجلة دراسات في العلوم التربوية*، الجامعة الأردنية، ٤٢ (٣)، ١٠٨٧– ١١١٣.

بلتاجي، مروة محمد (٢٠١٥). تمويل التعليم العالي في مصر: المشاكل والبدائل المقترحة. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، جامعة القاهرة، ١٦ (٣)، ٣– ٢٨.

بهاء الدين، هاني محمود (٢٠١٦). *تطوير التعليم الجامعي: التحديات الراهنة وأزمة التحول*. القاهرة: المركز الديمقراطي للدراسات السياسية والاستراتيجية.

توازن، فاطمة وزايدي، بلقاسم (٢٠١٤). الأبعاد الاستراتيجية لتطوير أداء الجامعات لخلق ميزة تنافسية، *مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا*، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر، ٨، ١– ١٨.

توني، عاصم عبد القادر نصر (٢٠١١، ٥–٧ يوليو). تطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة: تصور مقترح. قدم في *المؤتمر الدولي السادس، التعليم والبحث العلمي في مشروع النهضة العربية: آفاق نحو مجتمع المعرفة*، المجلد الثاني، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة.

جاري ديسلر، جاري (٢٠١٠). *أساسيات الإدارة*، (ترجمة أحمد محمد حامد حجاج). (ط. ٢). الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع.

جربو، داخل حسن (٢٠٠٤، ديسمبر). نحو شراكة حقيقية بين الجامعات وحقل العمل. *مجلة الحكمة*، إصدارات بيت الحكمة، بغداد، ٣٢، ٤٠– ١١٠.

جعفر، إقبال محمد أحمد (٢٠١٤). التكوين الجامعي بين متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل. *شؤون العصر*، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ١٨ (٥٤-٥٥)، ٢٩١ – ٣٠٥.

الجوجري، عادل (٢٠٠٨): *النمر الآسيوي: مهاتير محمد من شاب متمرد الى بطل إسلامي*. حلب: دار الكتاب العربي.

جورج، جورجيت دميان (٢٠٠٣). تصور مقترح لإنشاء الجامعات الخاصة في كنف الجامعات الحكومية. *مجلة كلية التربية بالمنصورة*، كلية التربية، جامعة المنصورة، ١ (٥٢)، ٧٨ – ١٢٢.

حجى، أحمد اسماعيل (٢٠٠٢). *اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي: التعليم، والأسرة، والإعلام*. القاهرة: دار الفكر العربي.

حسن، أميرة رمضان عبد الهادي (٢٠١٠). نظم الاعتماد الجامعي في بعض الدول الأجنبية وإمكانية الإفادة منها في مصر. *مجلة كلية التربية*، جامعة الإسماعيلية، ١٧، ١-٩٠.

حسين، خالد منصور غريب (٢٠١١، مايو). بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول. *مجلة كلية التربية*، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، جامعة عين شمس، ٤١ (٣٢)، ٢٤٥ – ٣١٠.

حميدوش، علي (٢٠١٢). إصلاح التعليم العالي بالجزائر تقديم وتقويم. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢، ١٢٣ – ١٤٢.

الخطيب، صالح (٢٠٠٢). *معوقات التخطيط الاستراتيجي*. القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الدهشان، جمال على (٢٠٠٧، أبريل). معايير ضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعي بمصر والوطن العربي. قدم في *المؤتمر العلمي السنوي الثاني*، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة.

الدهشان، جمال علي (٢٠١٥). رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم. *مجلد نقد وتنوير للدراسات الإنسانية*، الكويت، ٢، ٣٣- ٤٦.

دياب، عبد الباسط محمد (٢٠١٠، ٦- ٧ فبراير). تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة"، قدم في *المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي*، كلية التربية جامعة بني سويف والجمعية المصرية للتربية المقارنة، جامعة عين شمس.

رمان، عرفه حسين عرفه (٢٠١٨): تطوير الجامعات المصرية بما يخدم التنمية الاقتصادية في ضوء خبرة ماليزيا. *مجلة البحث العلمي في التربية*، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ١٠ (١٩)، ١٨٥ – ٢١٢.

زايد، أحمد (٢٠١١). *دولة العدل الاجتماعي: مركزية القيم ولا مركزية الحكم*. أوراق للحوار. (تحرير سعيد المصري). الإصدار الأول، مركز المعلومات واتخاذ القرار، مجلس الوزراء.

زيتون، محيا (٢٠٠٨). التعليم العربي في ظل عولمة وثقافة السوق: رؤية تنموية. *ندوة بدائل التنمية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز البحوث العربية الأفريقية*.

السخاوي، علا إبراهيم إبراهيم (٢٠١٢). إدارة برامج التنمية الثقافية لطلاب الجامعة الأمريكية في جمهورية مصر العربية: دراسة حالة. *عالم التربية*، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، مدينة نصر، القاهرة، ١٣ (٣٩)، ٢٥٩ – ٢٦٦.

السعايدة، جهاد علي والعوادة، أمل والحديدي، هناء (٢٠١٥). مشكلات الطلبة الوافدين من دول الخليج العربي في الجامعات الأردنية من وجهة نظرهم. *مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة الأردن، ٤٢ (١)، ٤٩- ٦٤.

السيد، نسرين محمد عبد الغني (٢٠١٧). التعليم في مصر وتوجهات العولمة والليبرالية الجديدة: مقاربة من منظور عالمي. *مجلة كلية التربية*، جامعة المنوفية، ٣٢ (٣) ٢١٤- ٢٢٠.

شحاتة، إبراهيم سعد وعبد القادر، فاروق (٢٠٠٨م). *كتيب تقرير نتائج ومتابعة وتقييم البرامج الجديدة*. وحدة إدارة المشروعات، وزارة التعليم العالي.

شحاتة، حسن؛ النجار، زينب (٢٠٠٣). *معجم المصطلحات التربوية والنفسية*. القاهرة: الدراسة المصرية اللبنانية.

الشلبي، هيثم محمود (٢٠١١، ديسمبر). استراتيجية تحسين وتطوير الأداء المؤسسي للجامعات العربية: نموذج مقترح لضمان الجودة الإدارية. *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٣٥، ٣٧- ٦٩.

صالح، محسن محمد (٢٠٠٨): النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي.

الصاوي، أسامة عادل (٢٠١٣). *الطريق الي التخطيط الاستراتيجي*. مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

صبره، زينب (٢٠٠٩). التعليم الجامعي بين الواقع والمأمول. قدم في *المؤتمر العلمي العربي الرابع – الدولي الأول لكلية التربية النوعية (الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي- الواقع والمأمول)*، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة.

ضاحي، حاتم فرغلي (٢٠٠٨). *الأدوار المستقبلية للتعليم الجامعي في ضوء تحولات الألفية الثالثة*، الجيزة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.

الضحاوي، بيومي محمد والمليجي، رضا إبراهيم (٢٠١١). تقييم أداء كليات التربية في مصر باستخدام بطاقة الأداء المتوازن. *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة الإسماعيلية، ٢١، ١-٨٦.

الطوخي، هيثم محمد إسماعيل (٢٠٠٩، ١٢- ١٤ أبريل). إصلاح التعليم الجامعي في مصر بين مواجهة المشكلات ومجابهة التحديات. *مؤتمر التعليم الجامعي بين الوضع الراهن وثقافة التغيير*، كلية الآداب، جامعة بنها.

العارف، نادية (٢٠٠١). *الإدارة الاستراتيجية: إدارة الألفية الثالثة*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

العبادي، هاشم فوزي والطائي، يوسف حجيم (٢٠١١). *التعليم الجامعي من منظور إداري: قراءات وبحوث*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

عبد الحكيم، فاروق جعفر (٢٠١٧، يناير). مسارات جديدة لتمويل التعليم الجامعي في مصر. *مجلة عالم التربية*، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية، القاهرة، ١٨ (٥٧)، ١٨- ٤٨.

عبد الحليم، غادة محمد عبد السلام (٢٠١٣). القياس المقارن مدخل لتفعيل الإدارة الاستراتيجية بالجامعات المصرية. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية، جامعة عين شمس.

عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن وحجازي، مروة سمير (٢٠١٠). ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية والسبيل إلى دعمها والارتقاء بها. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٣٤ (٢)، ٦٢١ – ٦٥٦.

عبدالحميد، إيمان صلاح الدين (٢٠٠٩). تطوير البرامج الدراسية الجامعية في ضوء أنظمة الجودة التعليمية لإمداد سوق العمل بمخرجات تعليمية"، *المؤتمر العلمي السنوي العربي الرابع الدولي الأول: الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي- الواقع والمأمول*، كلية التربية النوعية بجامعة المنصورة بالتعاون مع كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان.

العجمي، محمد حسنين عبده (٢٠٠٢). التعليم الموازي لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في جمهورية مصر العربية: ضرورة عصرية لماذا وكيف؟ *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٥٠ (١٣)، ٢٠٠- ٢٨٧.

علام، داليا حسين حلمي (٢٠٠٤). إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي المصري دراسة ميدانية على جامعة قناة السويس. *مجلة كلية التربية*، جامعة الإسماعيلية، ١٤، ٢٤٦- ٢٥٦.

علي، محمد عبداللطيف محمد (٢٠١٨). التخطيط الاستراتيجي وتطوير الجامعات المصرية. *مجلة الخدمة الاجتماعية*، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ٣ (٦٠)، ١٧٩ – ٢١٦.

عليان، علي محمد (٢٠١٣). متطلبات استدامة الميزة التنافسية في التعليم العالي: وجهة النظر القائمة على أساس الموارد دراسة، حالة الجامعة الإسلامية بغزة. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

عون، وفاء بنت محمد والنوفي، نوف عبد الله والمحياء، هدى (٢٠١٥). واقع تطبيق إدارة المعرفة في برنامج التعليم الموازي بكلية التربية في جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية*، معهد الملك سلمان للدراسات، الرياض، ٧، ١٦٩- ٢١٧.

غبور، أماني السيد السيد (٢٠١٢). استخدام مدخل إدارة المعرفة في تطوير الأداء المؤسسي بمؤسسات التعليم العالي في مصر: تصور مقترح. *مجلة كلية التربية*، جامعة عين شمس، ٣٦، ٤٩٧ – ٥٨٤.

الفقهي، فتحي علاق محمد (٢٠١٢). تصور مقترح لتفعيل التعليم الالكتروني في كليات التربية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة. *المؤتمر العلمي الدولي الأول: رؤية إستشرافية لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة*، كلية التربية بجامعة المنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة.

فيليب جي (٢٠٠٩). *توجهات في التعليم العالي ورصد الثورة الأكاديمية*. (ترجمة مركز البحوث والدراسات بالسعودية). الرياض: وزارة التعليم العالي.

القاضي، المكاشفى عثمان دفع الله (٢٠١٣). *التخطيط الاستراتيجي للتربية والتعليم*. كفر الشيخ: العلم والإيمان.

قرني، أسامة محمود (٢٠١١، مايو). تصور مقترح لتطبيق مدخل الأداء المتوازن في إدارة الجامعات المصرية. *مجلة كلية التربية*، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، جامعة عين شمس، ١٤ (٣٢)، ١١ – ٩٣.

القضاة، محمد فرحان (٢٠١٢). مشكلات طلاب كلية المعلمين بجامعة الملك سعود بأبها من وجهة نظرهم في ضوء بعض المتغيرات. *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية*، جامعة الملك سعود، ٢٤(٢)، ٣١١ – ٣٣٧.

الكلوفن، مارتن (٢٠١٠). *التخطيط الاستراتيجي للجامعات والتعليم العالي*، (تعريب إشراف محمود). عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

المجلس الأعلى للجامعات: جلسات رقم ٤٤٤ بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٤، ٤٤٥ بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٥ ، ٤٤٧ بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٨ ، ٤٤٩ بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٦ بشأن الضوابط العامة والقواعد المنظمة للبرامج الجديدة.

محمد، أشرف السعيد أحمد (٢٠٠٧). *الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي: دراسة نظرية وتطبيقية*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

محمد، إيمان سامى عبدالنبى (٢٠٢٢). دراسة تقويمية للبرامج المميزة بكلية التربية جامعة دمنهور في ضوء متطلبات سوق العمل. *مجلة التربية*. كلية التربية، جامعة الأزهر، ٣ (١٩٣)، ٢٠٧ – ٢٦١.

محمود، أيسم سعد محمدي (٢٠١٧). التمايز التعليمي بين طلاب البرامج المميزة والعادية بالجامعات الحكومية المصرية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب: البرامج المميزة بجامعة القاهرة نموذجًا. *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، ١٧(٤)، ٢٣٩ – ٣٣٨.

المعمارى، على أحمد خضر (٢٠١٤). نحو شراكة حقيقية بين الجامعة والمجتمع. *المؤتمر القومي السنوي الثامن عشر: تطوير منظومة الأداء في الجامعات العربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة*. مركز تطوير التعليم الجامعي وجامعة الدول العربية، جامعة عين شمس.

الملاحي، وفاء مجيد محمد (٢٠١٢). تصور تربوي مقترح لتطوير التعليم الجامعي المفتوح في مصر في ضوء المتغيرات المعاصرة. *المؤتمر العلمي الدولي الأول: رؤية استشرافية*

لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة، كلية التربية بجامعة المنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة.

المملوك، أحمد ابراهيم (٢٠٠٩). *الإدارة الفاعلة والتخطيط الاستراتيجي*. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب

مندور، هناء شحتة السيد (٢٠١٤): متطلبات تحقيق التميز التنظيمي بالجامعات المصرية: دراسة تحليلية. *مجلة الإدارة التربوية*، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ١ (٢)، ٢٧٧ – ٣٣٠.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي (٢٠١٠): *مراجعات لسياسات التعليم العالي "التعليم العالي في مصر*.

ميتكيس، هدى (٢٠١٠). ماليزيا والعولمة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

نصيرات، فريد والخطيب، صالح (٢٠٠٨). *التخطيط الاستراتيجي والاداء المؤسسي*. الأردن/ عمان: دار الموسوعة للنشر الدولي.

وزارة التعليم العالى، وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالى، المرحلة الثانية، *بيان بالبرامج الجديدة وأعداد الطلاب داخل الجامعات الحكومية ٢٠١٢/٢٠١٣*.

وزارة التعليم العالي، وحدة إدارة المشروعات، مشروع متابعة وتقييم البرامج الجديدة (NENPP): *التقرير السنوي عن نتائج متابعة وتقييم البرامج الجديدة بالجامعات المصرية*، ٢٠١٢/٢٠١٣.

وقائع *مؤتمر الاسكوا* (١٩٩٩). حول *سياسات واستراتيجيات العلوم والتكنولوجيا للقرن الحادي والعشرين*، بيروت.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Alqassass (2018). Determinates Of College University Choice For High School Students In Qatar. *Journal of International of Higher Education*, 7(3), 3-26.

Kim, E. & Olson, M. (2016). Exemplary Chinese University Professors Qualities and Impact on Student's, *The IAFOR Journal Of education,* 4 (1), 123- 146.

Musa, M. B. (2007). Towards a competitive Malaysia. Development challenges in the 21st Century. Petaling Jaya: Strategic Information and Research Development

The World Bank (2007). Malaysia and the Knowledge Economy: Building a World-Class Higher Education System March, The World Bank.

Wu, T. & Naidoo, V. (2016). The Role of International Marketing in Higher Education, in: Terry Wu and Vik Naidoo, International Marketing of Higher Education, New York: Palgrave Macmillan.

Yukselir, C. (2018): "International Student's Academic Achivement and Progress In Turkish Higher Education Context Student's and Acadmics' Views, *Journal Of Educational Research*, 7 (5), 1016-1026